مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٦٥٥

الخميس ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٢٠

نيويورك

الرئيس	السيد ماتجيلا/السيد مابونغو	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوتسويرفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد دوكلوس
	الجمهورية الدومينيكية	السيد ترويولس يابرا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كوت ديفوار	السيد ماريكو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد باركن

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2019/797)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2019/797)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

أرحب باسم المجلس، بمعالي إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فلورا تشيتاكو إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/797، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيد تانين.

السيد تانين (*تكلم بالإنكليزية*): لقد أحدث عقد الانتخابات العامة المبكرة في كوسوفو في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، الذي أتاح الفرصة أمام الأشخاص لاختيار ممثليهم من بين ١٠٦٧ مرشحا برلمانيا بمن فيهم ٣٤٣ امرأة، أهمَ تغيير في المشهد السياسي في كوسوفو خلال ١٢ عاما. واسمحوا لي أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن هذه الانتخابات، التي بلغت نسبة المشاركة فيها الأعلى منذ عام ٢٠١٠. لقد جاء قرار الدعوة لانتخابات مفاجئة في وقت اتسم بالانقسام السياسي الداخلي، وتفتت وحدة الائتلاف الحاكم، والأهم من ذلك، التصور العام بعدم القدرة على الوفاء بوعوده لشعب كوسوفو. وتشير النتائج الأولية إلى فوز المعارضة: حركة تقرير المصير (Vetëvendosje) وحزب رابطة كوسوفو الديمقراطية. ويستكشف الطرفان حاليا خيارات تشكيل ائتلاف.

وتجلى التغيير في البيئة السياسية بقرار معظم الناخبين دعم المرشحين السياسيين غير التقليديين الذين لا يتشاطرون خلفية القادة السابقين أو رؤيتهم. وسجلت المناطق ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو أعلى نسبة من مشاركة الناخبين في الآونة الأخيرة، مما يؤكد وجود اتجاه نحو المشاركة النشطة من جانب هذه الطائفة في انتخابات كوسوفو. وقد تكون القائمة الصربية هي المجموعة البرلمانية الوحيدة من صرب كوسوفو الممثلة في المجلس التشريعي. وعموما، حصلت الانتخابات على تقييم إيجابي من المراقبين الدوليين، غير أنه تم أيضا إبراز التحديات مثل تمويل الحملات والضغط على الناخبين وتخويفهم في المناطق ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو.

وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة، سجلت العملية الانتخابية ترشيح امرأة لأول مرة من جانب حزب سياسي رئيسي في كوسوفو لتشغل منصب رئيس الوزراء. وكانت من بين العلامات المشجعة الأخرى حملة التعهدات بالالتزام بمزيد من

التكافؤ بين الجنسين في الحكومة، والمشاركة الكبيرة في صفوف الناخبين الشباب.

ولا أزال آمل في أن تتمكن القيادة الجديدة من استخدام زخم الانتخاب للوفاء بوعودها للشعب بالنهوض بسيادة القانون، ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة والتصدي للبطالة. كما يتوقع المجتمع الدولي من القادة الجدد تأكيد التزامهم بالمفاوضات مع بلغراد، وكفالة إزالة العقبات التي تعترض سبيل الحوار. وينبغي بذل جهود حثيثة لضمان أن يفضي الخطاب والإجراءات السياسية إلى استئناف الحوار وإحراز التقدم فيه بعد سنة من توقف المفاوضات.

وأرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها العديد من الجهات الدولية الفاعلة لإعطاء زخم جديد للحوار السياسي. وفي حين أنني مقتنع بأن التوصل إلى اتفاق بين بلغراد وبريشتينا لا يمكن أن يكون مستداما إلا إذا استند إلى العمل المسؤول والملكية المحلية للعملية، من الضروري أيضا، خلال الفترة الانتقالية في كوسوفو أن يقف المجتمع الدولي موحدا وصارما في دعمه للتوصل إلى اتفاق قابل للاستمرار. واسمحوا لي أن أنتقل إلى المسألة التي أثيرت خلال المناقشة السابقة بشأن كوسوفو في ١٠ حزيران/يونيه (انظر S/PV.8541).

كما يعلم المجلس، في ٢٨ أيار/مايو اعتقلت شرطة كوسوفو اثنين من موظفي الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وجرى الاعتقال في سياق عملية قامت بها الشرطة مستهدفة التهريب والجريمة المنظمة. كما أبلغت المجلس في ١٠ حزيران/يونيه، فإن بعثة الأمم المتحدة تدعم الجهود التي تبذلها مؤسسات كوسوفو لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد.

وأود أن أشير إلى أنه أثناء القبض عليهما تعرض الموظفان للضرب المبرح وأصيبا إصابات بالغة. وبعد ذلك، تم احتجازهما وأطلق سراحهما فيما بعد. وبالإضافة إلى ذلك، أقيمت دعوى جنائية ضد كلا الموظفين، بما في ذلك جلسة لتقرير احتجاز ضد أحدهما. وللتحقق من الوقائع، قمت بإنشاء فريق تحقيق يتألف من موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة من خارج البعثة يتمتعون بخبرة تحقيقية وقانونية واسعة النطاق.

وأجرى الفريق تحقيقا شاملا، ومقابلات مع أكثر من ٥٠ شاهداً، وفحص أدلة تتألف من صور فوتوغرافية وفيديو ومواد وثائقية. وتعاون مع التحقيق الشركاء الدوليون ومؤسسات كوسوفو، بما في ذلك شرطة كوسوفو. وقدم فريق التحقيق الآن تقريره إليّ. وهذه هي الوقائع.

لم يجد فريق التحقيق أي دليل يدعم الاتهامات بوقوع مخالفات من جانب موظفيّ البعثة. وأكد الفريق أن كليهما كانا في مهمة رسمية عند إلقاء القبض عليهما. وقد اعتقلا واحتجزا على الرغم من أنهما عرفا أنفسهما بوضوح بوصفهما موظفين في الأمم المتحدة. وحصل الفريق على أدلة مؤكدة على الاستخدام المفرط للقوة من جانب شرطة كوسوفو: فقد عانى السيد كراسنوشوكوف من كسور في جانب جمجمة الرأس ومؤخرته وكذلك كسور في عظم الوجنة وعظم الفك العلوي بالإضافة إلى تشخيص حالته بأنه يعاني من أعراض اكتئاب ناتج عن الإجهاد والقلق الحادين. وعانى السيد ديميتش من عدة كدمات وتقرحات في فروة الرأس وفي الصدر بالإضافة إلى فقدان السمع في الأذنين وانحراف الحاجز الأنفي. وشخصت حالته أيضا بأعراض الاكتئاب التالي للصدمة.

وبدون الحصول على إذن مسبق من الأمم المتحدة قادت شرطة كوسوفو عربة تابعة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو واحتفظت بها وأجريت فحوص جنائية على جهاز هاتف وبطاقات هاتف مملوكة للبعثة. ويعد اعتقال واحتجاز موظفي البعثة في كوسوفو أثناء قيامهم بمهمة رسمية ورفع دعوى جنائية ضدهم انتهاكا واضحا لحصانتهم من الاعتقال والاحتجاز وللإجراءات القانونية أيضا. وبالمثل فإن الاستخدام المفرط للقوة والتغول على ممتلكات البعثة ومواصلة الإجراءات الجنائية ضد

موظفيها تعتبر خرقا واضحا للإطار القانوني المنطبق، بما في ذلك القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والقواعد المنظمة لعمل البعثة ومعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأعلن الموظفون الدوليون أيضا بأنهم أشخاص غير مرغوب فيهم – وهو مفهوم لا ينطبق أو يليق بالأشخاص العاملين في الأمم المتحدة. وهذه إجراءات مرفوضة ويجب شجبها. وبالتالي، يجب وقف جميع الإجراءات الجنائية المتخذة ضد هذين الموظفين ويجب الاحترام الكامل لمركز موظفي الأمم المتحدة وامتيازاتهم وحصاناتهم في جميع الأوقات. ويجب أن تحقق السلطات في كوسوفو مع أفراد شرطة كوسوفو المتورطين في هذا الحادث لضمان المساءلة المناسبة. ويجب على المؤسسات في كوسوفو اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان عدم تكرار مثل هذه الحوادث.

وخلال الأيام الأخيرة تعاونت البعثة مع سلطات كوسوفو فيما يتعلق بنتائج التحقيق. ويسرني أن أشير إلى أن المناقشات تسير بروح إيجابية. وطالما أن المجلس ما زال يأذن بولاية تسمح بالوجود الدولي في كوسوفو، فإنني أتطلع إلى تعمل مؤسسات كوسوفو والبعثة معا في احترام تام ومتبادل بينهما. ونحن فخورون بأن البعثة قد اضطلعت بدور محوري في تشكيل الشرطة والجهاز القضائي في كوسوفو، ونأمل أن يعملا على التصدي لأي إخفاقات في عملياتهما ووفقا للقواعد والمعايير الدولية.

وإذ نمضي قدما في تنفيذ ولايتنا، فإننا نواصل تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، بما في ذلك تمكين الجميع من الوصول إلى العدالة بوصفه عنصرا أساسيا في ذلك. ووفرت البعثة تمويلا لمركز معني بتقديم المساعدة القانونية المجانية للأشخاص المنتمين إلى الفئات الضعيفة. ونواصل في سياق دعم البنى التحتية للمحاكم في جميع أنحاء كوسوفو تقديم المساعدة في التحقيق في إدماج الجهاز القضائي في شمال كوسوفو. وبالإضافة إلى ذلك، نواصل مساعدة السلطات المحلية في شمال كوسوفو في إقامة أول مأوى من نوعه في المنطقة لإيواء الناجيات من العنف الجنساني. وأطلقنا منتدى يجمع بين منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء كوسوفو لتمكين الناس في أنشطة الدعوة ورصد حقوقهم الأساسية على مستوى القواعد الشعبية.

وفي إطار الجهود التي نبذلها لبناء الثقة، وهي لا تزال محورية في رؤيتنا، زادت البعثة دعمها للحقوق اللغوية والتعاون مع المفوض اللغوي للأمم المتحدة في كوسوفو والمنظمة الدولية للهجرة. وأشركنا خبراء لغويين من بلغراد وبريشتينا لإعداد أول قاموس صربي – ألباني منذ عام ١٩٨٤ وهو متاح على شبكة الإنترنت.

ويصادف اليوم مرور ١٩ عاما منذ أن اتخذ المجلس القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وأود في هذه المناسبة أن أؤكد أهمية عملية سياسية شاملة ومراعية للاعتبارات الجنسانية. وتواصل البعثة دعم هذه الجهود بقيادات نسائية وشركاء دوليين، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الأوروبي من خلال مشاريع محددة. وأود أن أكرر دعوة الأمين العام إلى مساعدة أشد المجتمعات المحلية ضعفا في كوسوفو عن طريق التبرعات إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المنشأ لدعم مجتمعات الروما والأشكاليا والمصريين في كوسوفو. وأرحب بالتبرع الأولي للصندوق الاستئماني الذي تلقيناه في وقت سابق هذا العام. ومع ذلك، أود أن أحث على تقديم تبرعات إضافية لتمكننا من الاستجابة الفعالة للاحتياجات الملحة للطوائف المتضررة.

وإذ نقترب من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة فإننا نذكر الأهمية المحورية لعبارة ”نحن الشعوب“. وتذكرنا هذه العبارات الثلاث الأولى في ميثاق الأمم المتحدة بأنه لا يمكن استمرار العمل الحيوي الذي تؤديه الحكومات في صون السلم والأمن الدوليين إلا باستناده إلى مؤسسات مجتمعية قوية. وما تزال هذه الرؤية لمؤسسينا تلهم عمل بعثة الأمم المتحدة.

وأود أن أعرب عن تقديري العميق لمجلس الأمن لتعاونه ودعمه المستمرين لبعثتنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد تانين على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن إلى معالي السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا.

السيد داتشيتش (صربيا) (تكلم بالصربية، وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): لقد شاركت في اجتماعات مجلس الأمن على مدى سبع سنوات حتى الآن. وهذا هو البيان الثاني والعشرون الذي أتلوه. ومن المؤسف أن هذه هي المرة الثانية والعشرين التي تعين علي فيها القول بأنه لم يبذل أي مجهود في كوسوفو لمساعدة الصرب والآخرين من غير الألبان للتمتع بحياة إنسانية هناك. ولذلك فإن التزامي هو مواصلة التحدث بالنيابة عن أولئك الذين لا تسمع أصواتهم ولا تحترم حقوقهم والذين لم يستطيعوا العودة إلى ديارهم منذ أكثر من ٢٠ عاما.

وربما يذكر بعض الحاضرين أن عبارة ”المعايير قبل المركز“ قد ظلت تستخدم لسنوات طويلة في مجلس الأمن. لكن وعقب إعلان الاستقلال الانفرادي من جانب ما يسمى كوسوفو، اختفت فجأة معايير احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في جلسات المجلس. واليوم أصبح الحديث عن المعايير نادرا جدا، نظرا لأن معظم المناقشات في هذا الجهاز تركز على ضرورة التوصل إلى ما يُسمى بحل دائم لمسألة كوسوفو وميتوهيا. ومع ذلك، فإن من واجبنا جميعا ألا نسمح لأن يصبح شعب كوسوفو وميتوهيا رهينة لحل لا يزال يتعين علينا التوصل إليه.

وحتى قبل التوصل إلى اتفاق، فإن من الواجب كفالة السلامة البدنية وحرية التنقل والعمالة وحقوق الملكية والحق في العودة والحرية الدينية والحق في المشاركة في الحياة السياسية لشعب كوسوفو وميتوهيا. ولا يستطيع الناس العاديون في غورازديفاك وأوراهوفاتس وكلينا وموشيتيشتي وزوبين بوتوك وسفيزدان انتظارنا للتوصل إلى اتفاق لأن عليهم يعيشوا حياتهم الطبيعية. وللأسف، وكما هو الحال في أماكن أخرى، فإن البحث عن حلول للنزاعات ليس بالمهمة السهلة أو القصيرة الأجل.

وربما يكون اتفاق بروكسل الذي وقعته بصفتي رئيس الوزراء قبل ست سنوات بصيصا من الأمل. وكان ذلك الاتفاق نتيجة مفاوضات صعبة وقرارات سياسية أشد صعوبة. وكان هذا تعبيرا عن استعداد بلدي للتوصل إلى حلول توفيقية، وهو ما أكده تنفيذنا للاتفاق. ولذلك، يمكنني أن أقول عن يقين إن شعب كوسوفو ينبغي ألا يعول على أهواء بريشتينا وأعمالها أحادية الجانب التي تهدف إلى إجهاض مواصلة الحوار.

وأود أن أكون واضحا. إن صربيا مستعدة لاستئناف المفاوضات اعتبارا من الغد، شريطة أن تكون الظروف ملائمة. وأود أن أذكر المجلس بأنه، في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، قررت بريشتينا زيادة التعريفات الجمركية على السلع الواردة من وسط صربيا والبوسنة والهرسك بنسبة ١٠٠ في المائة. وقد اتُخذ ذلك القرار في أعقاب ما سُمي محاولة كوسوفو غير الناجحة للانضمام إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وبالنظر إلى أننا شهدنا قبل أسبوعين تخلي بريشتينا عن محاولتها المتجددة للانضمام إلى الإنتربول، فإنني أتساءل الآن عن الغرض من التعريفات الجمركية وكيف يمكن لبريشتينا أن تبررها.

وبدلا من استئناف الحوار بعد عامين من الإخفاق، قدمت بريشتينا طلبا جديدا للانضمام إلى الإنتربول بعد شهرين فقط. وخلال اجتماعات الجمعية العامة للإنتربول، التي عقدت في سانتياغو، شيلي، في وقت سابق من هذا الشهر، قررت سحب الطلب في بداية المداولات تماما بمجرد أن أدركت أنها سُتمنى بفشل أكبر. وقد تكلمت مع ٨٢ وزيرا للخارجية قبل بدء الجمعية العام، حيث انتقد الكثيرون منهم تصرفات كوسوفو وكانوا بعيدين كل بعد عن دعمها.

وأود أن أشدد مرة أخرى على أنه منذ بداية حوار بروكسل، أصرت صربيا على أن جميع المسائل، بما في ذلك مسألة العضوية في المنظمات الدولية، ينبغي أن تكون موضع مفاوضات. وتوفر الطريقة البناءة لتسوية مسألة مشاركة كوسوفو وميتوهيا في المنتديات الإقليمية، من خلال الحوار والاتفاقات المقبولة للطرفين، دليلا دامغا على ميزة حل جميع المسائل بالاتفاق. إن الأضرار الناجمة عن هذه التدابير غير القانونية تصل إلى عدة مئات الملايين من الدولارات، وهي تزداد يوما بعد يوم.

واسمحوا لي أن أشير إلى أن المحاولات المبذولة في هذا الصدد للمساواة بصورة زائفة بين مسؤوليات بلغراد وبريشتينا عن انهيار الحوار، والتفسيرات القائلة بأن قرار التعريفات قد اتُخذ ردا على ما تُسمى بحملة صربيا لسحب الاعتراف بكوسوفو لا معنى لها وغير مقبولة. فالدافع وراء تصرفات صربيا في هذا الصدد الحملة التي تقوم بها ما تُسمى كوسوفو من أجل الاعتراف بها منذ إعلانها الاستقلال من جانب واحد بمساعدة مخلصة من جانب بعض أعضاء المجلس. وبناء على ذلك، إذا كان أعضاء المجلس يدعون صربيا إلى وقف حملتها، فينبغي لهم أيضا دعوة بريشتينا إلى وقف حملتها لكسب التأييد وأن يتوقفوا هم أنفسهم عن القيام بذلك.

وبينما يطلبون من صربيا التوقف، يعمل ممثلو ما تُسمى كوسوفو في جميع أنحاء العالم في تعاون وثيق مع الدبلوماسيين الألبان من أجل الاعتراف باستقلالها. وفي حين يطلب المجلس من صربيا وقف حملتها، تدعو منظمة التعاون الإسلامي جميع البلدان الإسلامية إلى الاعتراف بما يُسمى كوسوفو. وفي حين يطلب المجلس من صربيا وقف حملتها، يدعو ممثلو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على وجه الخصوص الدول الأعضاء في كل جلسة تقريبا لمجلس الأمن إلى الاعتراف باستقلال ما يُسمى بكوسوفو. ربما نكون بلدا صغيرا ولكننا لسنا أغبياء.

اسمحوا لي أن أُذكر هؤلاء الذين يدعون أن أنشطتنا وقرارات ١٥ بلدا بسحب اعترافها بما يُسمى كوسوفو تقوض الحوار بأنه بعد بدء المفاوضات في عام ٢٠١٢، اعترف ٢٥ بلدا بإعلان الاستقلال الأحادي الجانب في حين كانت صربيا تشارك في الحوار على الرغم من أن بريشتينا كانت ترفض الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق بروكسل. فكيف يمكن للمجلس أن يقول الآن إن سحب الاعتراف يقوض الحوار؟ فقد واصلت صربيا الحوار حتى على الرغم من أن بريشتينا رفضت الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق بروكسل على مدار أكثر من ست سنوات، بما في ذلك من خلال عدم إنشائها لرابطة/جماعة البلديات الصربية. ولم تكن صربيا هي التي أوقفت الحوار.

وأكرر أن الحصار التجاري أمر لا يسمع عنه تقريبا في عالم اليوم. ولا يسعنا إلا أن نأمل في أن تدرك بريشتينا أنه لا يمكنها تحقيق أي شيء بدون التوصل إلى اتفاق مع صربيا وأن الأفعال الانفرادية تقلص آفاق إيجاد حلول وأنه لا يوجد أي بديل للحوار. ومن جانبها، فإن صربيا مستعدة لتلك اللحظة.

وأود أن أقول بضع كلمات عن الانتخابات العامة الأخيرة التي أُجريت في كوسوفو وميتوهيا. فقبل إجرائها، حذرت صربيا من أن الحملة الانتخابية ستُستخدم للأغراض السياسية والدعائية ضد الصرب. وللأسف، هذا ما حدث. فقد تعرض الصرب للهجمات وتعرضت مزاراتهم للتخريب وحدثت العديد من الأعمال الاستفزازية. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الحوادث والعقبات الإدارية من قبيل حظر استخدام الوثائق الصربية في العملية الانتخابية رغم حقيقة أنه سُمح باستخدامها في الانتخابات السابقة وحظر دخول المسؤولين الصرب للمقاطعات وغيره من ضروب الحظر، شارك الصرب في الانتخابات وتمكنوا من الصمود في كوسوفو وميتوهيا والنضال من أجل مستقبلهم.

ورأينا أن بريشتينا لم تكن راضية عن نتائج الانتخابات. ففي الأيام التي تلت الانتخابات، حاولت مرة أخرى التدخل بتلفيق القصص والحوادث مثل التسمم المزعوم لأعضاء اللجنة المركزية للانتخابات جراء ملامسة مواد انتخابية جاءت من وسط صربيا. وبعد مشاهد ميلودرامية تُذكرنا بالمسلسلات التلفزيونية التي تدور حول الأدلة الجنائية التي يظهر فيها المحققون وهم يرتدون أقنعة جراحية وملابس خاصة كما لو كان الأمر ينطوي على وباء فيروس إيبولا أو الجُدري، أظهرت فحوص الدم التي أُجريت في بريشتينا لهؤلاء الذين يُزعم أنهم أصيبوا بالعدوى عدم حدوث تسمم. وكان الوباء الوحيد هو وباء الأكاذيب التي تتمخض عن بريشتينا. وهذا النوع من التلاعب ربما كان يمكن أن ينجح في الماضي، ولكن في هذه المرة سيدرك المجتمع الدولي بالتأكيد النوايا الحقيقية لبريشتينا وسينتقدها.

المسألة في غاية البساطة: إما أنه قد حدث تسمم أو لم يحدث. وقد أثبت الأطباء في بريشتينا أنه لم يحدث تسمم. فلماذا إذن ارتدى العاملون في مراكز الاقتراع بزات رواد الفضاء أو الملابس التي رأيناها في العروض التلفزيونية عن فيروس إيبولا أثناء عد الأصوات الصربية؟ هل كان ذلك عنصرية تجاه الناخبين الصرب؟ إننا نطلب إجابة. وعندما يدلي الألبان بأصواتهم في صربيا، أيتعين على المرء عد الأصوات بنفس طريقة عد الأصوات الصربية في كوسوفو؟ هل هذه هي الديمقراطية والمجتمع الديمقراطي اللذين ناضل مجلس الأمن من أجلهما عندما أيد كوسوفو؟

إن الحالة في ما يسمى بكوسوفو ومجتمعها تتضح من صعود زعيمها الجديد ألبين كورتي – وهو رجل دعا طوال حياته السياسية إلى إقامة ألبانيا الكبرى. وبعد الفوز بأكبر عدد من الأصوات، رأيناه يحمل العلم الألباني، وليس علم ما يُسمى بكوسوفو. وهو يريد أن يصبح رئيس الوزراء الجديد لما يسمى بكوسوفو بالتلويح بعلم ألبانيا وليس بعلم كوسوفو.

ولذلك، لدينا سؤال جاد جدا: إن جرى تصوير بعض الدبلوماسيين من بلدان أعضاء في مجلس الأمن مع ظهور تلك الخلفية في الصورة، فهل هذا يعني أن السلك الدبلوماسي بأكمله يقر تلك النوايا؟ فعلى مر السنين، أكد المجلس أن صربيا تقوض السلامة الإقليمية لكوسوفو. ولكن الآن وبعد أن يجلس ممثلوها في بريشتينا أمام العلم الألباني مع رئيس الوزراء المنتخب حديثا لما يسمى بكوسوفو، فمن الذي ينكر السلامة الإقليمية لكوسوفو؟ وأين علم ما يسمى بكوسوفو في هذه الصورة؟ وما هو السبب في التزام أعضاء المجلس الصمت بشأن ذلك؟ وعندما يزورون بلدي في المرة القادمة، ما الذي سيحدث لو استقبلتهم تحت علم جمهورية صربسكا من البوسنة والهرسك؟ فهل سيلتزمون الصمت، كما يفعلون الآن؟

وأود أن يُذكر المجلس دبلوماسييه بأنهم سفراء لدى بريشتينا، وليس لدى تيرانا. وأجد نفسي في موقف مزعج جدا. فسيكون من الصعب الدفاع عن السلامة الإقليمية لما يُسمى كوسوفو عندما يقول ألبين كورتي، الذي يُفترض أنه سيكون رئيس الوزراء القادم لكوسوفو، إنه لا يريد التحدث مع ”القائمة الصربية“ التي تشكل الممثل الشرعي لصرب كوسوفو وميتوهيا، نظرا لفوزها في الانتخابات البرلمانية. وكيف يمكن لرئيس للوزراء أن يرفض قبول نتائج الانتخابات لأنها لم ترُق له؟ سيعاد النظر في جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن حالما يتولى السلطة ويعلن أن أهم جزء من اتفاق بروكسل – إنشاء جماعة للصرب – هو مجرّد حبر على ورق.

إن البيانات التي يدلي بها ألبين كورتي مؤخراً تزداد حدة. فقد قال إنه سيطالب صربيا بدفع تعويضات حرب عن المطالبات المالية المزعومة لكوسوفو. وربما لم يكن مطلعا على أن صربيا ما برحت تدفع ريعا سنويا على القروض التي حصل عليها مستخدمون في كوسوفو وميتوهيا والتي تبلغ قرابة بليون دولار. وإذا كانت دولة مستقلة كما تدعي، فلماذا لا تسدد ديونها؟

إن كل هذه الأعمال والتصريحات ذات النتائج العكسية لا تؤدي بأي حال من الأحوال إلى تهيئة الأجواء اللازمة للتغلب على الخلافات القائمة وبناء الثقة بين الطوائف. وأعتقد اعتقاداً راسخاً أن جميع من يعارضون الحوار مصممون على إضعاف كل من الصرب والألبان في كوسوفو وميتوهيا. ويحدوني الأمل، بعد تشكيل الحكومة الجديدة، أن تُلغي بريشتينا التعريفات الجمركية وتهيئ بذلك الظروف المواتية للحوار ولمساعي إيجاد حلول توفيقية سلمية لجميع المسائل المعلّقة. وآمل أيضاً أن تتخلّى بريشتينا عن سياسات الكراهية والتعصب والتمييز التي تغذي التطرف في المجتمع الألباني، والتي تتحمل حكومة بريشتينا المسؤولية عنها بالكامل.

إن الآثار المترتبة على هذه السياسات واضحة وضوح الشمس. لقد كان العام الماضي صعبا للغاية بالنسبة للصرب وغيرهم من غير الألبان في كوسوفو وميتوهيا. فقد استُهدف حق الصرب في الحياة والحرية والممتلكات. ووفقاً لبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو، شهد النصف الأول من هذا العام ١٨٣ حادثاً بين الطوائف، وهو ما يعادل تقريباً زيادة قدرها ٣٠ في المائة عما شهدته فترة الأشهر الستة السابقة. ويجب عدم تجاهل هذه الحقائق.

إن المداهمات المتكررة التي تنفذها وحدة الشرطة الخاصة ”وحدة الدعم التشغيلي الإقليمية“ تحت ستار مكافحة الجريمة المنظمة هي أخطر أساليب التخويف التي تستخدم ضد السكان الصرب. وفي أعقاب الحادث الذي وقع في ٢٨ أيار/مايو، والذي ناقشناه في مجلس الأمن في حزيران/يونيه (انظر S/PV.8541)، نفذت تلك الوحدة الخاصة عملية أخرى قبل أسبوعين، أُلقي القبض فيها على أشخاص. وأودّ أن أوضح أن المداهمات التي تنفذها في شمال كوسوفو وميتوهيا تشكيلات مدججة بالأسلحة تتألف حصراً من أشخاص من أصل ألباني تحت شتى الذرائع ولأسباب مختلفة وباستخدام القوة المفرطة ما هي إلا استفزازات تنطوي على إمكانات هائلة لزعزعة استقرار الحالة الأمنية الهشة بالفعل في الميدان. وثمة أهمية قصوى في هذا الصدد للتقيد الصارم باتفاق بروكسل وأن تتصرّف قوة كوسوفو بحزم لردع الأعمال من هذا القبيل والتي قد تزيد من عدم الاستقرار وتُفجر دوامة من أعمال العنف يصعب السيطرة عليها.

وأود أن أذكّر المجلس بأنه إضافة إلى الصرب الذين أصيبوا بجروح، أعلنت بريشتينا أنّ مواطناً روسياً، هو ميخائيل كراسنوتشيكوف، شخص غير مرغوب فيه، وذلك في انتهاك لكل القواعد والأنظمة الممكنة، في حين يظلّ السيد ديان ديميتش خاضعا لإجراءات قضائية. فما الذي يتوقعه صرب كوسوفو وميتوهيا إذا كان موظفو البعثات الدولية يُعاملون على هذا النحو؟ إنني أدعو جميع أعضاء المجلس إلى إدانة هذه الأعمال غير القانونية من جانب بريشتينا، وأطلب وقف الإجراءات ضد موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وأود أن أعرب عن امتناني للأمين العام على تقريره (S/2019/797). وأطلب من المجلس أن ينتبه إلى الاستنتاجات الواردة في التقرير لأنه خلال آخر جلسة للمجلس بشأن هذا الموضوع، جرى اتهام موظفي البعثة بإساءة استعمال سلطتهم وبأنهما لم يكونا في الخدمة عند إلقاء القبض عليهما وقيل إنه لم يُستخدم العنف ضدهما. بيد أن التقرير يقول بخلاف ذلك، مشيرا إلى أنهما كانا في الخدمة وأنه جرى استخدام القوة ضدهما في إخلال بالامتيازات والحصانات التي يتمتع بها أعضاء البعثة، وقد أصيبا إصابات خطيرة وأُعلنَ أن أحدهما شخص غير مرغوب فيه. وقد خلص التقرير والسيد تانين إلى أن المسؤولين عن تلك الأعمال ينبغي أن يُقدّموا إلى العدالة، وهو ما لم تكن صربيا تتوقعه. ونحن نتوقع من مجلس الأمن أن يحترم مهمة الأمين العام وتقاريره وخبراته وأن يجري توجيه اتهامات ضد أولئك الذين انتهكوا حصانة موظفي البعثة.

وأود أن ألفت انتباه المجلس إلى مسألة بالغة الأهمية مذكورة في التقرير: عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرهم من الشرق الأوسط، ومن سورية على وجه الخصوص، إلى كوسوفو وميتوهيا. فهناك أكثر من ٢٥٠ منهم – وهو أكبر عدد من أفراد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام موجود في أي بلد في أوروبا. وكما يشير الأمين العام في تقريره، تم إلقاء القبض على أشخاص حاولوا إنشاء جماعات إرهابية في كوسوفو وميتوهيا وفي مقدونيا الشمالية وألبانيا بهدف شن هجمات على صرب كوسوفو وميتوهيا وقوة كوسوفو، الأمر الذي يؤكد تحذيرنا من الخطر الحقيقي للإرهاب، ليس في كوسوفو وميتوهيا ومنطقة البلقان وحدهما، ولكن في جميع أنحاء أوروبا.

كما يقدّم تقرير الأمين العام دليلاً دامغاً على غطرسة بريشتينا فيما يتعلق بالتراث الثقافي والديني الصربي في كوسوفو وميتوهيا، والتدنيس السافر للصروح ومحاولات قرصنة الهوية الثقافية. ولم تكن نوفو بردو وديتشاني وبوروغوديكا ليفشكا وغيرها من المزارات الدينية والثقافية كوسوفوية قط ولن تكون كذلك أبداً، على الرغم من جهود بريشتينا الرامية إلى خلق هوة بين الطوائف في كوسوفو وميتوهيا وسلب وتزوير التاريخ بغية محو أي أثر للوجود الصربي المستمر منذ قرون في كوسوفو وميتوهيا.

وهذه هي الفكرة وراء الأكاذيب كالهراء الذي تفوّهت به فلورا تشيتاكو في الجلسة المعقودة في حزيران/يونيه، عندما أشارت إلى إنهاء الاستعمار من دون أي أساس سياسي أو أخلاقي. وأودّ أن أذكّر المجلس بأنه لم يرد ذكر لكوسوفو وميتوهيا ولا مرة واحدة في أي وثيقة للأمم المتحدة فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار. فتلك إهانة لجميع الدول التي كانت ضحايا للاستعمار والتي كان عليها خوض عملية إنهاء الاستعمار.

ويكمن الدليل على تفشي وباء الافتراء بشكل خطير في كوسوفو وميتوهيا اليوم في الكذبة الكبيرة التي تشدقت بها السيدة تشيتاكو في جلسات المجلس تلك، وهي أن الألبان في صربيا محرومون من الحق في استخدام اللغة ورموز الكتابة الألبانية. إن الوثيقة التي أعرضها الآن على المجلس، والتي أصدرتها السلطات الصربية في تسعينيات القرن العشرين عندما كانت فلورا تشيتاكو في العاشرة من عمرها، هي دليل على ذلك. وهي شهادة ميلاد صادرة في كوسوفو وميتوهيا في ذلك الوقت ومكتوبة بلغتين – بالألبانية أولا ثم بالصربية – ومكتوب فيها: ”جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية“ و ”شهادة ميلاد“. هل تودّ السيدة تشيتاكو أن تراها؟ إن لديها شهاد مثلها تماما – باللغتين الألبانية والصربية. فكيف لا يعتريها الخجل من أنها قد كذبت بشأن عدم التمكن من استخدام اللغة الألبانية في صربيا؟ وحتى الصرب في كوسوفو وميتوهيا لديهم وثائق باللغتين، أولا، باللغة الألبانية، ثم باللغة الصربية.

وفيما يتعلق بالوثائق، أود أن أشير إلى أن السيدة تشيتاكو لا تزال من مواطني جمهورية صربيا. وقد جرى تسجيل اسمها في سجل المواليد في بريشتينا في عام ١٩٨٠ تحت رقم ٦١٩٤. وإذا كان أعضاء المجلس لا يصدقونني، فبوسعي أن أريهم القيد في السجل. وربما ستقول الآن إنها لم تطلب مطلقا التخلي عن جنسيتها الصربية وإن الجنسية الصربية لا تهمها. وينبغي لها أن تناقش ذلك مع ممثل ألمانيا في القاعة اليوم، حيث أن بلده يطلب من كل مهاجر من ألبان كوسوفو أن يقدم شهادة بالتخلي عن الجنسية الصربية.

وتواصل بريشتينا نشر معلومات مضللة والتلاعب بالحقائق، حتى هنا في الأمم المتحدة. فلننظر إلى عدد الأشخاص الذين يعملون في الأمم المتحدة من مواطني صربيا وهم في الواقع ألبان. فكيف يتأتى أن يكون الناس صربيين عندما يريدون الحصول على عمل أو المطالبة بحقوقهم أو عندما يتعين على صربيا سداد قروضهم؟ وبينما تحاول النضال من أجل كوسوفو، كان ينبغي للسيدة تشيتاكو أن تطلب التخلي عن جنسيتها الصربية،

ولكنها لم تفعل. وينبغي لها أن تعلم أنه ليس من الجيد أن تتكلم عن بلدها بهذه الطريقة.

تدعي بريشتينا أن هناك ٢٠ ٠٠٠ ضحية من ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، ولكن أرقامها لا تدعمها حتى لجنتها التي أنشأتها لتحديد مركز ضحايا العنف. فالعدد الإجمالي للطلبات التي تم تلقيها حتى الآن هو ١ ٠٥٧ طلبا، منها ٤٠٦ طلبات مُنحت مقدموها مركز ناج. واسمحوا لي أن أشير مرة أخرى إلى أن صربيا ملتزمة التزاما راسخا بإثبات الحقائق ومعاقبة مرتكبي هذه الجرائم البشعة. وأؤكد مجددا أننا ما فتئنا ندعو إلى تحقيق العدالة لجميع الضحايا وعدم تسييس المسألة. والتقرير المعروض علينا يظهر أن الأعداد مختلفة تماما عن العدد المزعوم للضحايا وهو ٢٠ ٠٠٠ ضحية.

ويشير التقرير إلى أن عملية الجبر لا ترقى إلى كونها شاملة للجميع وأن ثمة حاجة إلى اتباع نهج معزز قائم على الحقوق، وأنها في الوقت الحالي لا تشمل حالات العنف الجنسي التي وقعت في أعقاب النزاع. وتعتقد صربيا اعتقادا راسخا أنه ينبغي المعاقبة على كل جريمة، ولقد تعاوننا مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من أجل تحقيق هذه الغاية. ونأمل أن تصدر الدوائر المتخصصة، التي قامت بالفعل باستدعاء ١١٠ أعضاء سابقين في جيش تحرير كوسوفو، قريبا أولى لوائح الاتهام وأن يتم أخيرا تحقيق العدالة لجميع ضحايا النزاع في كوسوفو وميتوهيا.

يقدم لنا استعراض الحالة في الميدان سببا للاعتقاد بأن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة الأمن الدولية في كوسوفو – فضلا عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، المسند إليها ولايات بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) – تؤدي دورا رئيسيا في كفالة مصير الكثيرين في كوسوفو وميتوهيا وسلامتهم البدنية. وكما أشار وكيل الأمين العام للشؤون القانونية ميغيل دي سيربا سواريس في إحاطته إلى المجلس في حزيران/يونيه، فإن الإطار القانوني لبعثة الأمم المتحدة لا يزال منطبقا. ومن ثم، يجب علينا مواصلة مناقشة كوسوفو وميتوهيا في مجلس الأمن. ويدلل على أهمية المسألة حقيقة أن الولايات المتحدة قامت بتعيين ممثلين اثنين لمعالجتها.

أعلم أن أعضاء المجلس قد أعدوا بيانات وأن بعضهم سيقولون إننا لم نعد بحاجة إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وستُوجه دعوات للجانبين إلى استئناف الحوار وسيقوم البعض بالإعلاء من شأن الإنجازات الديمقراطية لما تُسمى بكوسوفو. غير أنني سأطلب، بدلا من ذلك، أن ننتقل إلى مناقشة مسألة كوسوفو وميتوهيا بطريقة تتسم بالواقعية. ونحن لم نجر مناقشة من هذا النوع في مجلس الأمن منذ سنوات. ولكني طرحت بعض الأسئلة الوجيهة جدا في جلساتنا وسأطرحها مرة أخرى. هل من المقبول لدى المجلس ألا تنفذ المؤسسات الديمقراطية الاتفاقات وألا تفي بالتزاماتها؟ وهل سيقف المجتمع الدولي موقف المتفرج ويسمح ببقاء اتفاق بروكسل ورابطة/جماعة البلديات الصربية حبرا على ورق، كما يقول لنا السيد كورتي باستمرار؟ وهل يمكن للمجلس قبول التخويف اليومي للعائدين والهجمات والأشكال الأخرى من التمييز ضد أفراد طوائف الأقليات باعتباره وضعا طبيعيا؟ وما هو رد المجلس على هذه الاستفزازات والحوادث والاعتداءات والإصابات ورشق الحافلات بالحجارة وتدمير العيادات وتدنيس الكنائس وشواهد القبور وخطاب الكراهية ورسوم الغرافيتي لجيش تحرير كوسوفو على جدران المنازل الصربية؟ وهل عودة ١,٩ في المائة من الصرب المشردين داخليا تفي بالحد الأدنى المطلوب من احترام حقوق الإنسان؟ وهل يعني ذلك أن طرد ٢٠٠ ٠٠٠ صربي هو ملف مغلق الآن ولن يعاد فتحه أبدا؟

هل بإمكان المجلس رجاء أن يسعى للإجابة على هذه الأسئلة بالغة الأهمية؟ إن المجلس ليس مدينا لي أنا بهذه الإجابات ولكن للأطفال الصرب في كوسوفو وميتوهيا الذين سيخلو مستقبلهم بالتأكيد من حقوق الإنسان الأساسية.

والمجلس مدين لهم بذلك وللصرب الذين يعيشون في جيوب وللمشردين داخليا ولراهبات الكنيسة الأرثوذكسية الصربية اللائي يعشن حياتهن وراء الأسلاك الشائكة. وستواصل صربيا لفت انتباه المجتمع الدولي إلى تجارب ومحن هؤلاء الناس – فضلا عن انتهاكات القانون الدولي. كما ستواصل بحسن نية إظهار تفانيها في سبيل السلام والتوصل إلى حل توفيقي بغية جعل الحيز الذي عاش فيه الصرب والألبان معا طوال قرون مكانا أفضل للعيش في القرن الحادي والعشرين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة تشيتاكو.

السيدة تشيتاكو (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم أن أكون في قاعة مجلس الأمن مرة أخرى بالنيابة عن أصغر ديمقراطية في أوروبا، جمهورية كوسوفو. ومع ذلك، لا بد لي أن أعترف أنه ليس من الممتع ولا المثمر بصفة خاصة أن نجلس هنا ونهدر وقت المجلس الثمين في الاستماع إلى ممثلي جارتنا الشمالية يروون نفس القصص القديمة عن عالم مواز. لذلك، وبما يتلاءم مع ما تحظى به هذه الجلسة من أهمية، لن أتشاطر مع المجلس، كما أفعل دائما، إلا الحقائق.

ولا بد لي من أن أقول إنني أقدر الاهتمام الذي أبداه زملائي من صربيا بالشخصيات السياسية في كوسوفو، على الرغم من أنني يجب أن أقول أيضا إنه يبدو أقرب إلى حد الهوس. أنا فخورة بتراثي وبماضي. أنا مواطنة فخورة من كوسوفو من أصل ألباني. ولست واثقة مما إذا كان بالإمكان قول الشيء نفسه عن السيد داتشيتش.

إن وجودي في القاعة اليوم ليس دليلا على الأزمة ولكن على الثقة. وفي حين تواصل ظلال النزاع الطويل ملاحقتنا، فإننا نجتمع اليوم في مناخ يتزايد فيه الأمل. ففي ٦ تشرين الأول/أكتوبر نجحت كوسوفو في إجراء الانتخابات البرلمانية الرابعة منذ إعلان استقلالها. ولم تكن تلك الانتخابات استثنائية لمجرد تنظيمها ولكنها كانت استثنائية من وجوه كثيرة. فللمرة الأولى في تاريخ بلدنا، أتيحت الفرصة لجيل جديد من المواطنين، أولئك الأطفال الذين ولدوا في رحاب الحرية وشبوا في بلد مستقل، مواطنون كوسوفيون لم يعرفوا الحرب، للإدلاء بأصواتهم وانتخاب ممثليهم القادمين.

فقبل عشرين عاما كان الكوسوفيون البالغة أعمارهم ١٨ عاما من اللاجئين الذين تعرضوا لأكثر حملات التطهير العرقي وحشية. واليوم، يفخر الكوسوفيون ذوو الـ ١٨ عاما بأنهم مواطنون في كوسوفو وعامل للتغيير. ويعزى هذا التحول الكبير إلى الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة التي ساعدتنا في إعادة بناء بلدنا من رماد الحرب ودمارها. ونحن ممتنون لهم جميعا للأبد لأنها كان صوتا لنا حين عدمناه. ولن ننسى أبدا الدعم الذي قدمته إلينا في أحلك أوقات الحاجة. ويحق لها أن تفخر بما وصلت إليه كوسوفو اليوم.

وليس تحقيق الديمقراطية سهلا. غير أن كوسوفو برهنت باستمرار على ارتقائها لمستوى تلك المهمة. فبعد حملة تنافسية وودية اتسمت بمناقشات قوية وتعدد في الأفكار، عقدت كوسوفو انتخابات حرة ونزيهة سجلت رقما قياسيا للمشاركة من جميع الطوائف. وإذا لم يكن ذلك دليلا كافيا على نضج ديمقراطيتنا فإن سرعة إعلان النتائج وترحيب المرشحين بها دليل باهر عليها. ولا يضاهي التواضع الذي قبل به الفائزون انتصارهم إلا روح التسامح التي أقر بها الخاسرون بهزيمتهم دون أي تهويل أو طعون في النتائج.

وخلال العملية الانتخابية، اتخذت اللجنة المركزية للانتخابات في كوسوفو جميع الاحتياطات اللازمة لضمان إيلاء العناية الكافية لجميع صناديق الاقتراع. ومع ذلك تعين إدخال ستة مفوضين إلى المستشفى لإصابتهم بأعراض مثيرة للقلق بعد فرز الأصوات في مجموعة معينة من صناديق الاقتراع. ونحن لا نوجه أصابع الاتهام إلى أي جهة. لكن وبالنظر إلى

الصعوبات التي تسببها هذه الظروف ولا سيما تعقد السياق التاريخي، فلا ريب في ضرورة اتخاذ تدابير استثنائية. ومع ذلك بذلت السلطات في كوسوفو كل ما يلزم للتأكد تماما من فرز جميع الأصوات مهما كان الأمر.

ولا أشير إلى أن في ذلك ما يبعث على الشعور بالرضا عن الذات، بل فيه ما يبعث على الأمل والثقة في ديمقراطيتنا. وشرعت الأطراف التي حصلت على أكبر عدد من الأصوات أثناء الانتخابات الأخيرة: حركة تقرير المصير ورابطة كوسوفو الديمقراطية في التفاوض حاليا على تشكيل حكومة ائتلافية جديدة، وهي عملية تمضي في مسارها الصحيح المؤدي لإنهائها دون تأخير. وبناء عليه، فإن التقييم العام هو أن مناخ العملية الانتخابية قد اتسم بالتنافس الصحي للأفكار باستثناء واحد هو: المواطنون الصرب في كوسوفو. ومن المؤسف أن أعضاء الطائفة الصربية قد تعرضوا للتهديد والترهيب والضغط للتصويت لصالح حزب صربي بعينه. وقد وثقت هذه الانتهاكات بعثات المراقبين الدوليين وأبلغت عنها. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر حذرت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي من أن الحملة قد شابتها أفعال ترهيب استهدفت المرشحين من خارج ”القائمة الصربية“ ومؤيديهم.

وغني عن القول أنه لا توجد سوى حكومة واحدة ترتكب الأفعال التي تستهدف الصرب في كوسوفو، وهي الحكومة الحالية في بلغراد. وإن لدى حكومة صربيا انطباعا خاطئا عن أن الصرب في كوسوفو هم أداة لسياستها الخارجية القومية المتطرفة وليسوا مواطنين أحرارا في كوسوفو، وتواصل انتهاك حقوقهم. وليست أساليب الترهيب هذه بجديدة. فنحن نراها تستخدم يوميا ضد الأفراد الصرب في قوة أمن كوسوفو الذين يتعرضون دائما لضغوط ومضايقات شديدة. فعادة ما تهاجم بيوتهم بالقنابل اليدوية وتتعرض أسرهم للترويع. ففي الشهر الماضي اعتقلت السلطات الصربية اثنين من الضباط الصرب العاملين في قوة أمن كوسوفو لمدة ساعات بلا مبرر أثناء سفرهم في صربيا مع أسرهم. وأود أيضا أن أذكر المجلس بما حدث لأحد زعماء الصرب المحليين الذي تجرأ بالتعبير عن رأيه المستقل في بلغراد. لقد اغتيل السيد أوليفر إيفانوفيتش في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ومنذ ذلك الحين أجرت شرطة كوسوفو تحقيقا شاملا في قتله حيث استجوبت ١٠٠ من المشتبه بهم وإلقاء القبض على عدد منهم. وللأسف، لا يزال المشتبه به الرئيسي مختفيا. فهل يمكن لأحد أن يخمن أين يختبئ؟ إنه في صربيا. ويجب وضع حد نهائي لمثل هذه الممارسات.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتشديد على موضوع ما فتئ زملاؤنا الصرب يسيئون تفسيره منذ وقت طويل جدا، ألا وهو، عدد المواطنين الصرب المقيمين في كوسوفو. فما زلنا على مدى أكثر من عقدين من الزمن نتغاضى عن الإحصاءات المبتكرة للدولة الصربية. فقد استمعنا إلى ادعاءاتها مرارا وتكرارا بهروب ٢٠٠ ٠٠٠ صربي من كوسوفو بعد تحريرها في عام ١٩٩٩. وأود الآن إجراء بعض العمليات الرياضية البسيطة: فوفقا لتعداد عام ١٩٨١ كان يقيم في كوسوفو ٧٩٨ ٢٠٩ من الصرب في ذلك الوقت. وأستخدم بيانات من عام ١٩٨١ لأنها توفر أعلى تقديرات لحجم الطائفة الصربية في كوسوفو، مادام التعداد الذي أجري في كوسوفو في عام ٢٠١١ قد قاطعه عمدا المواطنون الصرب في كوسوفو تحت تأثير الضغط الذي مارسته عليهم حكومة بلغراد. وإذا كانت صربيا تدعي أن ٢٠٠ ٠٠٠ من الصرب قد غادروا كوسوفو، فإن ذلك يعني أنهم غادروها جميعا تقريبا. وإذا كان الأمر كذلك، فهل هناك من يحدثني من هم أولئك الـ ٦٠ ٠٠٠ صربي الذين صوتوا في الانتخابات العامة في كوسوفو قبل أسبوعين؟ فمن أي مكان في العالم أتى هؤلاء؟ وأود أن أشير إلى أن هذا الرقم يشير إلى صرب كوسوفو الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ والذين اختاروا أن يصوتوا في الانتخابات.

وعلى الرغم من أطماع صربيا فنحن لا نعيش في عالم ما بعد الحقيقة. ويجب علينا الكف عن استخدام البيانات الكاذبة لنسج قصص زائفة لا يصدقها حتى من يروجون لها. وهناك خلل جوهري في شعب لا يزال يتجرع مرارة الماضي وكراهيته إلى حد يمنعه عن إيجاد السلام في الوقت الحاضر. وسيتطلب الأمر فعل إرادة كي يخرجوا من هذه الحلقة المفرغة. وأتوق إلى اليوم الذي تعترف فيه صربيا بالأعمال الهمجية الوحشية التي ارتكبتها في منطقة البلقان وتدين الوحوش الذين ذبحوا نساءنا وأطفالنا. يجب على المرء أن يعرف متى يبلغ السيل الزبى وأن يدرك أن الوقت قد حان لمحاسبة النفس.

وحقيقة الأمر هي أن كوسوفو لن ترتدع على يد صربيا ولن تتلقى منها أوامر أبدا. ولكن، فلنفكر لبرهة في مستوى الموارد والطاقات التي استخدمتها بلغراد في حملة تشهيرها ضد كوسوفو لمنعنا من الانضمام إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). ومن المؤسف أنه نتيجة للسياق المحلي الحالي، كان علينا سحب طلبنا الانضمام لعضوية الإنتربول في هذا العام، ولكن يمكنني أن أؤكد للمجلس أننا سنكون على استعداد لطلب العضوية مرة أخرى في السنة المقبلة. فما الذي قد يدعو أحدا إلى أن يعارض انضمام جهاز شرطتنا إلى تلك المنظمة؟ ومن المستفيدون من تغيب كوسوفو عن هذه المنظمة الشُرطية؟ والإجابة هي أن المستنفدين هم المجرمون والإرهابيون والجريمة المنظمة. وصربيا تضيف نفسها عن طيب خاطر إلى قائمة المستفيدين تلك.

إن هذه القاعة ليست قاعة محكمة لسياسيينا أو قادتنا السياسيين. لقد فاز السيد كورتي في الانتخابات في كوسوفو. وأكد عدة مرات بوضوح شديد أنه ملتزم بالحوار. ولا بد لي من القول إنني مندهشة إزاء دفاع زميلي الصربي عن علم كوسوفو. وأود أن أؤكد للمجلس أن علم كوسوفو سيكون موجودا دائما في مكتب رئيس وزراء كوسوفو. ولم يُشر زميلي الصربي إلى عنصر هام جدا في سيرة السيد كورتي، ألا وهو، أنه كان سجينا سياسيا في صربيا عندما كان السيد داتشيتش وزيرا في الحكومة.

لقد أظهرت كوسوفو بالفعل قدرتها على الانتقال السلس من كونه مستهلكا للخدمات الأمنية إلى مساهم فيها. ومنذ تحولها، قطعت قوة أمن كوسوفو بالفعل خطوات هائلة في بناء قدرات القوة وتحديثها وجعلها متوائمة مع معايير منظمة حلف شمال الأطلسي. فنحن عضو نشط في التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وشاركت أجهزة شرطتنا واستخباراتنا في عمليات حالت دون وقوع العديد من الهجمات الإرهابية في منطقتنا وخارجها على السواء، ونحن مستعدون للقيام بالمزيد. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ القوات العسكرية للولايات المتحدة على عمليتها الناجحة التي أسفرت عن مقتل زعيم تنظيم الدولة الإسلامية سيء السمعة البغدادي. فالعالم سيكون مكانا أكثر أمانا في غيابه. بيد أن ذلك لا يعني أن كفاحنا ضد التطرف قد انتهى.

ففي كوسوفو، نسعى جاهدين بغية الحفاظ على الطابع العلماني لدولتنا ودستورنا ومجتمعنا، الأمر الذي يوفر نفس الحقوق لأتباع جميع الطوائف الدينية وغير الدينية. وما غرسناه من تسامح ديني ووئام على مدار قرون هو وسام شرف، نفخر بوضعه على صدورنا. وفي كوسوفو، هناك مدن تتشاطر فيها كنيسة كاثوليكية وكنيسة أرثوذكسية ومسجد للمسلمين نفس الفناء الخلفي. ولا يوجد ترتيب هرمي للأديان في كوسوفو، وتلك قيمة نعتز بها.

لا بد لي أن أتطرق إلى مسألة قتلناها بحثا في آخر مرة اجتمعنا هنا (انظر S/PV.8541). وسأتوخى الإيجاز في هذه المرة. لقد تصرفت شرطة كوسوفو بأقصى قدر من الكفاءة المهنية عندما قررت توقيف موظف في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الذي قرر طوعا أن يصبح درعا بشرية لعصابات إجرامية في الجزء الشمالي من كوسوفو، وبالتالي منع مؤسسات

إنفاذ القانون من القيام بواجبها. وقد وجهتُ سؤالا إلى المجلس في آخر مرة، وسأطرح عليه السؤال مرة أخرى. ما الذي يمكن أن يحدث إذا حاول أحدنا منع عملية تنفذها الشرطة ضد مجرمين هنا في نيويورك أو واشنطن أو في برلين أو موسكو أو باريس أو في أي مكان آخر؟ لقد صُورت عملية الشرطة وجرت إتاحتها للجمهور بأكملها. ويُظهر المقطع بوضوح أن موظفي بعثة الأمم المتحدة رفضا إظهار هويتهما أو التعاون مع الشرطة. وبالإضافة إلى ذلك، لدينا معلومات تفيد بأن قيادة بعثة الأمم المتحدة أخطرت موظفي المنظمة في شمال كوسوفو مسبقا بشأن هذه العملية ونصحتهم بتجنب التواجد في بعض الأماكن في ذلك اليوم. غير أن هذا الموظف تحديدا فعل العكس. والسؤال المطروح هو: هل كان هذا الشخص موجودا في ذلك المكان في ذلك اليوم تحديدا بالنيابة عن الأمم المتحدة أم بالنيابة عن أحد آخر؟ وجهاز الشرطة والجهاز القضائي لدينا بصدد إجراء تحقيق في المسألة. وسنطلع المجلس على النتائج حالما يتم الانتهاء من التحقيق.

وكما قلنا في مرات عديدة من قبل، لا نرى أي فائدة بالمرة للاجتماع كثيرا بهذا الشكل في هذه القاعة لمناقشة كوسوفو. إن من المفارقات أن المجلس يجتمع هنا لمناقشة كوسوفو على نحو أكثر تواترا من اجتماعه لمناقشة سورية أو المسائل الملحة الأخرى التي بحاجة إلى اهتمامه. والزمن قد تجاوز ولاية بعثة الأمم المتحدة منذ أمد بعيد. ويجري إهدار موارد قيمة يمكن استخدامها على نحو أفضل كثيرا في أماكن أخرى للإبقاء على بعثة انتفت الحاجة إليها تماما. وخلاصة القول إن كوسوفو بلد حر ومستقل وذو سيادة. وذلك لن يتغير أبداً على الإطلاق. والأمر الوحيد الذي تحققه هذه الجلسات هو تمكين صربيا من مواصلة حالة الإنكار الحادة التي تعيشها والتي تجعلها تحيل الواقع إلى مجرد عناوين رئيسية مثيرة. واسمحوا لي أن أتكلم بكل وضوح. إن مجرد رفض صربيا الاعتراف بنا كدولة لا ينتقص بأي قدر من كوننا دولة. وهذا يجعلنا ببساطة جمهورية فتية يتعين عليها التعامل مع جار بغيض.

وذلك هو ما يجعل الحوار مع صربيا في غاية الأهمية. ولكن الحوار لا يجري في فراغ. فكيف يمكننا أن نصدق أن صربيا صادقة في عزمها على المشاركة في عملية مصالحة تؤدي إلى الاعتراف المتبادل في حين أن كل ما فعلته حتى الآن هو عدم تنفيذ أي شيء تقريبا من الأشياء التي اتفقنا عليها في بروكسل؟ إن الحوار لا يعني أن يتصافح الزعماء في بروكسل أو برلين أو باريس.

الأمر يتعلق بقبول بعضنا البعض على قدم المساواة. إن حق كوسوفو في الوجود كدولة ليس موضوعا مطروحا للنقاش ولن يكون أبدا. كوسوفو ليست مشروعا مؤقتا. لقد وُجدت لتبقى. وكما ذكرت محكمة العدل الدولية بوضوح، كانت كوسوفو تمارس حقوقها عندما أعلنت استقلالها وهي لم تنتهك أي قانون دولي حين فعلت ذلك. ألبانيا الكبرى لا وجود لها. هذه خرافة. هناك أشخاص من أصل ألباني يعيشون في كوسوفو، وفي ألبانيا وأماكن أخرى في غرب البلقان.

وعلى الرغم من المخاطرة بأن أبدو مثل الأسطوانة المشروخة، سأذكر مرة أخرى أن استقلال كوسوفو كان بالفعل نتاجًا لإنهاء استعمار. كان اهتمام صربيا الوحيد بكوسوفو هو استغلال أراضينا ومواردنا بينما تعامل شعبنا بوصفهم مواطنين أدنى بطبيعتهم ومن الدرجة الثانية. إذا لم يكن هذا استعمار أود أن أعرف ما هو. نريد السلام ومستعدون لمواصلة الحوار، ولكن ليس على حساب الحقيقة. نحن متيقظون في الدفاع عن حريتنا المكتسبة بشق الأنفس. إنه الهدف الأسمى الذي كنا مستعدين للموت من أجله وسنحارب من أجل الحفاظ عليه. يجب أن تكون المصالحة بأثر رجعي واستباقية معاً. لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون عدالة، وقد حان الوقت لجعل العدالة أولوية. نحن مدينون للضحايا – أولئك الذين قدموا التضحيات

الكبرى والذين نجوا وعانوا بالفعل الكثير. والأهم من ذلك، نحن مدينون لأطفالنا. نحن مدينون للأجيال القادمة بتحقيق السلام ليس لجيلنا فحسب بل ولكل الأجيال المقبلة. يتعين علينا وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب. هل هناك إفراط في أن نطالب بألا يظل مرتكبو عمليات الاغتصاب والقتل المنهجية على رأس المؤسسات الأمنية؟ التسوية ليست مرادفا للغفران. يجب مساءلة مرتكبي هذه الجرائم البشعة أمام محكمة العدل ومحكمة الضمير.

كان علينا في جيلنا أن نناضل مع فترات الأزمة الكبرى. لقد ساد في حياتنا النقاش حول قضايا كبيرة، وهي قضايا الحرب والسلام والازدهار والاكتئاب. لكن بينما نتحدث هنا عن الماضي، يكتب الشباب الكوسوفيون المستقبل. ليس لديهم وقت للمناقشات التي لا طائل من ورائها. إنهم موجودون هناك، ويعملون كادحين، وغالبًا في مواجهة الصعاب، ويتحدون الوضع الراهن ويرتقون بالمستوى لنا جميعًا. أطفال كوسوفو ينشأون مع أبطال جدد، مثل لاعبة الجيدو مايليندا كيلميندي، التي رفعت علمنا على أعلى منصة ومستمرة في جلب سيل لا يتوقف من الميداليات الذهبية. بفضل رياضيين مثل مايليندا كيلميندي ونورا جياكوفا وديستريا كراسنيكي، اكتسبت عبارة ”قاتل مثل فتاة“ معنى مختلفًا في كوسوفو. وقد شعرنا بسعادة غامرة للنجاح الدولي الذي حققه فريقنا الرائع لكرة القدم. تخيلوا أنه قبل ٢٠ عامًا أتى الجنود الإنجليز إلى كوسوفو، مثل قديسين يدخلون سيرا على الأقدام، لتحرير بلادنا. في تشرين الثاني/نوفمبر سوف نستضيف الإنجليز مرة أخرى، هذه المرة للعب مباراة كرة قدم، ونأمل أن نفوز عليهم في التصفيات الأوروبية.

إن آمال شبابنا هي ما يدفعنا ويحدد لنا ماهيتنا. في الأسبوع الماضي فقط نشرت منظمة ”بيانات كوسوفو المفتوحة“ تقريراً يبين أن عدد شركات تكنولوجيا المعلومات في كوسوفو قد ارتفع بما لا يقل عن ١٨٧ في المائة خلال السنوات العشر الماضية. لا ينبغي أن يكون هذا مفاجئًا، وذلك بالنظر إلى جودة القوى العاملة لدينا وشبابنا ذوي المهارات العالية والذين يتوقون إلى التعلم والمنافسة في السوق العالمية. وتشجعنا جرأة وسائل الإعلام الحرة لدينا. قبل أيام فقط حصلت ثلاث صحفيات كوسوفيات، جميعهن نساء، على جوائز من الاتحاد الأوروبي لعملهن في الصحافة الاستقصائية وعملهن في فضح ومكافحة الفساد والجريمة. إن فاهري هوتي والنساء الشجاعات في قرية فيليكا كروسا، اللائي استخدمن قوة التعافي النابعة من الحرية لتحويل المصائب إلى أمل وقوة، هن مصدر إلهام لنا. بعد المعاناة من خسائر فادحة، أعادت هؤلاء النساء بناء قرية بأكملها من رماد الحرب. عندما واجهن المأساة كانت القدرة على الصمود هي الرد الوحيد. إنهن الأبطال الجدد لجمهوريتنا الفتية. وهن يمثلن أفضل ما عندنا، وسوف يكسرن حلقة الضعف والعنف. سوف يكتبن الفصل الجديد من تاريخنا. وبسببهن أصرّ على التفاؤل بمستقبل بلدي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كلاي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الممثل الخاص تانين وفريقه على بيانه وعلى التزامهم المستمر بتنمية كوسوفو، وذلك على النحو المنصوص عليه في التقرير الشامل (S/2019/797) عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. أود أيضا أن أشكر نائب رئيس الوزراء إيفيتسا داتشيتش والسفيرة فلورا تشيتاكو على مداخلتيهما بعد ظهر اليوم.

إننا نرحب بتركيز التقرير على التزام حكومة كوسوفو باحترام حقوق الإنسان، وكفالة تكافؤ الفرص لمجتمعات الأقليات، وتحسين الشفافية وتعزيز سيادة القانون. نحيط علما بالتقدم المحرز في هذه الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك إعادة فتح الدائرة الخاصة للمحكمة العليا، والجهود المبذولة لتوحيد الممارسة القضائية في جميع أنحاء كوسوفو، والتقدم المحرز في

محاكمة مرتكبي جرائم الحرب، وعودة المشردين وتحديد هوية الأشخاص المفقودين، واعتماد تشريعات حماية الطفل والتقرير الأول عن احترام حقوق الإنسان.

ومع ذلك، ما زال هناك الكثير مما يجب القيام به. إننا نحث كوسوفو على مضاعفة جهودها للتصدي للمستويات المرتفعة للفساد والجريمة المنظمة والعمل على تعزيز نظامها القضائي. ونرحب بالعمل الهام لتحقيق هذه الغاية والذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو. فيما يتعلق بمكافحة الجريمة، نتفق على أنه أمر مشروع وضروري أن تعمل شرطة كوسوفو وفقا للقانون في جميع أنحاء كوسوفو، بما في ذلك عملها في البلديات الشمالية. وينبغي أن يرحب المجلس بالاعتقالات التي تمت للأفراد المشتبه في ضلوعهم في التهريب أو الجريمة المنظمة، سواء كانوا من ألبان كوسوفو أو من صرب كوسوفو، كما كان الحال أثناء العملية الأخيرة لشرطة كوسوفو. مع ذلك، وإذ نلاحظ القلق الذي أعرب عنه الممثل الخاص بشأن اعتقال اثنين من مسؤولي بعثة الأمم المتحدة خلال هذه العملية، من المهم أيضاً أن يُعامل الموظفون الدوليون الذين يؤدون واجباتهم وفقاً للقانون الدولي، تماماً كما يجب عليهم الالتزام بولايات ومدونات سلوك بعثتهم. وقد رحبت بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد تانين بعد ظهر اليوم بشأن نتيجة الفحص الداخلي للحادث الذي أجرته البعثة. وسننظر بعناية في هذه النتائج.

إننا نرحب بالتقدم الذي أحرزته الدوائر المتخصصة في كوسوفو ومكتب المدعي العام المتخصص خلال الأشهر القليلة الماضية. ونحث بريشتينا وبلغراد وأعضاء المجلس على التعاون التام من أجل تحقيق العدالة للضحايا، وندعو كل من بريشتينا وبلغراد إلى المضي قدماً في الملاحقات القضائية المحلية على الجرائم التي لا نظير لها. يجب أن تكون مصالح جميع الضحايا وعائلاتهم في صميم الإجراءات القضائية والجهود المبذولة لتحديد أماكن المفقودين وتوفير الدعم للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالصراع، بصرف النظر عن عرقهم. ونرحب بشكل خاص بالإعلان المشترك لممثلي الجماعات الدينية في كوسوفو الداعم للناجين من العنف الجنسي. والمملكة المتحدة ملتزمة بدعم الضحايا ومنع العنف الجنسي بجميع أشكاله، كما يتضح من زيارة صاحبة السمو الملكي كونتيسة ويسيكس مؤخرا إلى بريشتينا والتي ركزت خلالها على دعم الناجين من جميع الطوائف.

وفيما يتعلق بالانتخابات التي أجريت في كوسوفو في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، فإننا نؤيد بيان بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي. لقد جرت الانتخابات في أجواء هادئة واتسمت بحسن الإدارة وعملت اللجنة المركزية للانتخابات بتفان ومهنية وشفافية، غير أننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تتحدث عن ارتكاب أعمال ترهيب قبل الانتخابات في بعض مناطق صرب كوسوفو. وتابعنا تقارير عن إصابة موظفين في مركز الفرز الوطني بوعكات صحية وننتظر نتائج التحقيق. ويجب ألا نسمح لهذا الحادث ببث بذور الشك والريبة.

لقد صوتت كوسوفو من أجل التغيير. وندعو قادة الأحزاب إلى العمل بجد من أجل تشكيل حكومة جديدة مستقرة للتصدي للمسائل الملحة التي تواجه البلد. وتتوقع المملكة المتحدة أن تدعم الحكومة الجديدة سيادة القانون وأن تعززه وتحسن من استيعاب الجميع في دولة متعددة الأعراق، فضلا عن الالتزام بتعزيز الأمن الإقليمي. ويجب إعطاء أولوية لإجراء حوار مع بلغراد. وندعو كلا من بلغراد وبريشتينا إلى إزالة العقبات التي تحول دون استئنافه. ويجب على بريشتينا إلغاء التعريفات الجمركية في حين يجب على بلغراد إيقاف حملتها لعدم الاعتراف. وحتى يمكن للحوار أن ينجح، يجب على الطرفين الامتناع عن التصريحات والأعمال الاستفزازية. ونرحب بانتهاء كوسوفو من نقطتين أخريين من نقاط العبور المشتركة، ولكن

يؤسفنا عدم تنفيذ الطرفين للعديد من الجوانب الأخرى لاتفاق بروكسل. وهناك الكثير مما يمكن أن يعود بالنفع على سكان صربيا وكوسوفو من استئناف المحادثات والتوصل لاتفاق شامل ومستدام وقابل للتنفيذ، يحقق للجانبين المنفعة المتبادلة والدائمة.

تزامنت الذكرى السنوية العشرين لتدخل منظمة حلف شمال الأطلسي مع الفترة المشمولة بهذا التقرير. وقد كانت لحظة هامة تستدعي التأمل. ونحن نتذكر الضحايا من جميع أطراف هذا النزاع ونذكّر أنفسنا بأسباب التدخل. ونجدد التزامنا ببناء علاقات حسن جوار حتى يمكن الحفاظ على السلام للأجيال المقبلة. إن كوسوفو اليوم لا يمكن مقارنتها بالمرة تقريبا بكوسوفو التي تناقلت أخبارها وسائط الإعلام في جميع أنحاء العالم في عام ١٩٩٩. ونشكر أعضاء مجلس الأمن وموظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة الأمن الدولية في كوسوفو ومكتب المدعين الخاصين في جمهورية كوسوفو، والأهم من ذلك، حكومة كوسوفو ومؤسساتها على جهودهم المتواصلة لإحراز تقدم وتحقيق تطورات في كوسوفو.

في الختام، تشيد المملكة المتحدة بعمل الممثل الخاص للأمين العام وأعضاء فريقه ونتطلع إلى مواصلة تقديم الدعم لهم في مساعيهم.

السيدة غيغن (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، والسيدة تشيتاكو، سفيرة كوسوفو لدى الولايات المتحدة، على بياناتهم.

وأود بكل احترام أن أذكّر جميع الأعضاء بأن الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507 بشأن أساليب عمل المجلس توصي بألا تتجاوز البيانات التي يدلي بها المتكلمون المدعوون مدة خمس دقائق. وأرى أيضا أنه من المهم بنفس القدر أن نكفل أن تكون اجتماعاتنا مكانا لتبادل الآراء البناء لا للجدال، وذلك أمر ضروري إذا أردنا العمل للتغلب على صدمات الماضي. ونحن نعلم مدى عمق أثر تلك الصدمات.

فيما يتعلق بالحالة التي وصفها السيد تانين، سأؤكد بإيجاز على أربع نقاط. أولا، أود أن أهنئ سلطات كوسوفو وشعبها على الانتخابات التشريعية التي عُقدت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، والتي تمثل لحظة هامة في حياتهم بوصفهم بلدا ديمقراطيا. وكما أبرزت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي، فقد سارت الانتخابات عموما على ما يرام على الرغم من محاولات الترهيب في بعض الأماكن. ونأمل أن نشهد تشكيل حكومة جديدة في أقرب وقت ممكن من أجل تمكينها من إجراء إصلاحات، لا سيما في مجال سيادة القانون، وهو المعيار الرئيسي للتقارب بين بلدان المنطقة والاتحاد الأوروبي.

ثانيا، أود أن أثني على عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في دعم تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو والمنطقة. وتشيد فرنسا على وجه الخصوص بأنشطة البعثة الرامية إلى التقريب بين الطوائف وتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، على نحو يكمل مبادرات الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الأخرى، لا سيما بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وقد أبلغنا الممثل الخاص بالنتائج الأولية التي خلص لها التحقيق الداخلي في الحادث المتعلق باثنين من موظفي البعثة في أيار/مايو. والإفراط في استخدام القوة البدنية وعدم احترام الحيز المكاني الشخصي غير مقبولين. ويجب على سلطات كوسوفو توضيح كيفية حدوث شيء من هذا القبيل ويجب على جميع الأطراف إنشاء الآليات التي يمكن أن تكفل عدم تكرار هذه الحوادث أبدا.

ثالثا، أود أن أعود إلى المسألة الرئيسية التي ينبغي أن نحشد لها جميع جهودنا، وهي تطبيع العلاقات بين بريشتينا وبلغراد في سياق الحوار الذي يقوده الاتحاد الأوروبي. ونشجب انقطاع

الحوار لمدة سنة تقريبا ونأمل أن تعتبره الحكومة الجديدة في كوسوفو، بمجرد تشكيلها، أولوية وأن تجد في بلغراد شريكا ملتزما. وقد حث رئيس فرنسا إيمانويل ماكرون الطرفين، خلال زيارته إلى بلغراد يومي ١٥ و ١٦ تموز/يوليه، على السعي إلى التوصل إلى حلول توفيقية. وتتمثل الخطوة الأولى في استئناف المحادثات ويتعين على الطرفين العمل بسرعة لاتخاذ التدابير اللازمة. وكما ذُكر خلال مؤتمر القمة المعقود في برلين في ٢٩ نيسان/أبريل، ستواصل فرنسا جهودها لدعم عمل الاتحاد الأوروبي والدفع قدما بالحوار بالتعاون مع شركائها الأوروبيين، ولا سيما ألمانيا.

رابعا، أود أن أؤكد مجددا أن فرنسا تؤمن إيمانا راسخا بالمستقبل الأوروبي لصربيا وكوسوفو. وينطوي ذلك على إجراء الإصلاحات اللازمة لتعزيز سيادة القانون. وتساهم بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في تحقيق هذا الهدف من خلال التركيز على فعالية النظام القضائي في كوسوفو ومبادئه الأخلاقية وطابعه المتعدد الطوائف. وعلاوة على ذلك، فإن المطلوب هو التطبيع الكامل للعلاقات بين بلغراد وبريشتينا الذي يمثل شرطا أساسيا لكفالة المستقبل الأوروبي لكلا البلدين، وهو المستقبل الذي لا يمكن إلا أن يكون مشتركا.

أخيرا، بما أن هذه آخر جلسة لمجلس الأمن تحت رئاسة جنوب أفريقيا، أود أن أثني على وفد جنوب أفريقيا على قيادته للعمل المثمر الذي أنجزناه خلال هذا الشهر.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أشكر السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات بشأن الحالة في الإقليم. ونرحب بمشاركة النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، السيد إيفيتسا داتشيتش، في جلسة اليوم، ونشاطره الشواغل الخطيرة التي أعرب عنها بشأن الحالة في كوسوفو. ونحيط علما أيضا بمشاركة السيدة فلورا تشيتاكو في الجلسة.

إن حالة تسوية مسألة كوسوفو ليست واعدة ولا تبعث على التفاؤل. ويبدو أن الحوار بين بلغراد وبريشتينا تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، الذي أصابه الشلل منذ مدة طويلة، قد دخل في حالة غيبوبة الآن. فلم يتحقق أي شيء في تلك الصيغة منذ فترة طويلة جدا، وهي توجد على الورق وترددها الألسنة فحسب. ويحدونا الأمل في أن يهب الاتحاد الأوروبي للعمل بمجرد أن يبدأ الأعضاء الجدد في المفوضية الأوروبية العمل بصورة كاملة. ونتوقع من شركائنا الأوروبيين بذل جهود مثمرة بقدر أكبر وجهود وساطة غير متحيزة في ذلك الصدد. ولا بد من وضع حد للممارسة الضارة المتمثلة في التغاضي عن استفزازات بريشتينا، التي أدت إلى وأد الحوار في مهده، ونود أن نشير إلى ضبط النفس الذي تمارسه بلغراد في ذلك الصدد.

ولا نرى أي تحسن في الحالة في كوسوفو فيما يتعلق بالأمن واحترام حقوق الطوائف غير الألبانية. وأود أن أوضح للسيدة تشيتاكو أننا نتكلم عن اليوم وليس الأمس. ولا نزال نشهد حالات جديدة من التخويف والاستيلاء على الممتلكات والمقابر ومواقع الكنيسة الأرثوذكسية الصربية وتخريبها. ومن المفهوم أنه لا يوجد مجال حقيقي في ظل هذه الظروف للحديث عن عودة اللاجئين والمشردين داخليا. وتتعرض الحالة تدريجيا للخطر على نحو يمكن أن يتسبب في اندلاع النزاع مجددا بسبب توغلات قوات ألبان كوسوفو الخاصة في المجتمعات المحلية التي يسكنها الصرب، متذرعة بالحجة الزائفة المتمثلة في مكافحة الجريمة، والتي كان آخرها الحادث الذي وقع في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر.

إن إحجام الوجود الدولي، وخاصة قوة كوسوفو، عن فعل أي شيء لمنع مثل هذه الحوادث أمر مقلق. ويشجع الموقف المتساهل للشركاء الغربيين تجاه بريشتينا على زيادة عدوان السلطات هناك تجاه البعثة. لقد لاحظت أن السيدة تشيتاكو

قد استمعت إلى نائب رئيس الوزراء داتشيتش بعناية فائقة لكنها من الواضح أنها لم تكن تستمع إلى رئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، أو بالأحرى أنها تفضل عدم سماع بيانه والاستنتاجات التي خلصت إليها اللجنة المكلفة بالتحقيق في حادثة ٢٨ أيار/مايو. وأستطيع أن أذكّرها بما حدث، لذلك يجب عليها الآن أن تستمع إلي.

إننا نتفق مع النتائج التي توصل إليها ممثلو الأمم المتحدة فيما يتعلق بحادث ضرب واحتجاز قوة خاصة من ألبان كوسوفو لموظفين في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، هما ميخائيل كراسنوتشيكوف، وهو مواطن روسي، وديان ديميتش، وهو مواطن صربي، في ٢٨ أيار/مايو. وتتوافق الاستنتاجات مع نتائج لجنة التحقيق الروسية. لقد أثبت محققونا أن هدف عملاء كوسوفو هو منع السيد كراسنوتشيكوف من القيام بواجباته القانونية وامتثاله التام لأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). لقد تجاهلوا حصانة الأمم المتحدة التي يتمتع بها رغم أن السيد كراسنوتشيكوف أظهر هويته وقدم نفسه باللغة الإنكليزية، ورغم أن سيارته كانت تحمل لوحات الأمم المتحدة، مما يعني أنه لا يمكن أن يتعرض للاعتقال أو الاحتجاز.

والتفاصيل مروعة، حيث أخرجه العملاء من سيارته بالقوة وضربوا رأسه على باب السيارة ووجهوا له عدة لكمات ثم أخرجوا معداتهم وأصفادهم. تم وضعه خلف سيارته واستمروا في ضربه. وصادروا هويته ورخصة قيادة موظفي الأمم المتحدة وكسروا هاتفه المحمول. ونتيجة لذلك، عانى من إصابات متعددة، بما في ذلك ارتجاج، ومن العديد من الكسور في الفك، ناهيك عن الصدمة النفسية والاضطرابات النفسية اللاحقة للصدمة. وأظهرت تصرفات عملاء كوسوفو تجاهلاً تامًا لقواعد القانون الدولي، بما في ذلك ضمانات حصانة موظفي الأمم المتحدة من الاعتقال والاحتجاز. وبشكل منفصل، أود أن أشير إلى أن المبررات التي سمعناها لاحقًا من قوة أمن كوسوفو واليوم من السيدة تشيتاكو وكذلك الادعاءات الملفقة ضده، لم يتم تأكيدها ولم يتم دحضها بما في ذلك تسجيلات الفيديو لأحداث ٢٨ أيار/مايو.

وتشكل تلك الصورة دليلا على عدم نضج قوة أمن ألبان كوسوفو وثقافتها البغيضة. وفي هذا السياق، فإن فكرة انضمام كوسوفو إلى المنظمات الدولية بما فيها الإنتربول خاطئة ولا تستند إلى شيء. ونطالب بمحاكمة المسؤولين ومعاقبتهم. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يدين بشكل قاطع هذه الجريمة المرتكبة ضد موظفي الأمم المتحدة.

ولكن هذه ليست هي المسألة الرئيسية. فما نشهده هو رغبة سلطات ألبان كوسوفو في إجبار بعثة الأمم المتحدة على مغادرة كوسوفو. ولم يعد هناك أي فرد من أفراد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو موجودا في شمال كوسوفو، وبصفة عامة، يتعين على البعثة أن تعمل في ظل الظروف الصعبة الناجمة عن مقاطعة الأمر الواقع من جانب سلطات بريشتينا. وقد أكدت السيدة تشيتاكو اليوم صراحة أن حلم سلطات بريشتينا هو أن ترى الأمم المتحدة تغادر كوسوفو في أسرع وقت ممكن حتى لا يبقى هناك أحد لمشاهدة الفوضى التي تحدث هناك ونناقشها اليوم. وبالطبع، تفضل السيدة تشيتاكو ألا يناقش مجلس الأمن الحالة في كوسوفو وألا يضيع وقته الثمين كما قالت. إن الفوضى التي نناقشها بطريقة ما لا تتناسب مع صورة الديمقراطية الشابة الجميلة في كوسوفو التي وصفتها لنا السيدة تشيتاكو اليوم.

وشكلت مشاركة قوة الأمن في كوسوفو في التدريبات العسكرية المتعددة الجنسيات ”الجهد الألباني ١٩“ انتهاكًا صارخًا آخر للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). لقد تجاهل المبادرون للقيام بهذه الألعاب العسكرية علنًا نص القرار الذي يشترط تجريد جميع الجماعات المسلحة من ألبان كوسوفو من السلاح، ومن المؤكد أنه لا يسمح بإدراجها في المناورات العسكرية أو

حتى تحولها إلى قوات مسلحة نظامية. وإلى جانب الترويج لما يسمى بمشروع ألبانيا الكبرى، يشكل هذا النشاط تهديدًا خطيرًا للأمن الإقليمي.

ولا تزال كوسوفو أرضا خصبة لتجنيد مختلف أنواع الإرهابيين. وتشكل عودة المقاتلين السابقين في تنظيم داعش إلى كوسوفو تهديدًا للسلام والاستقرار في المنطقة. ويمثل الإرهابيون الذين تم تدريبهم على القتل والذين ينشرون الأفكار المتطرفة بالمقابل قنبلة موقوتة للأمن في المنطقة. ومن المحير محاولة مهندسي استقلال كوسوفو تجاهل تلك المشاكل. ولم يتم القيام بأي شيء من خلال الاتحاد الأوروبي في بروكسل، لا من ناحية استئناف الحوار الشامل بين بريشتينا وبلغراد ولتنفيذ الاتفاق الرئيسي بشأن إنشاء مجتمع من البلديات الصربية في كوسوفو، ولا من ناحية إلغاء تعريفة بريشتينا الجمركية بنسبة ١٠٠ في المائة المفروضة على البضائع من صربيا والبوسنة والهرسك. إن العمل الحقيقي الذي تقوم به الدوائر المختصة في التحقيق في جرائم جيش تحرير كوسوفو لم يبدأ بعد، على الرغم من تعيين وكيل نيابة ثالث بالفعل. ونعتبر كل ذلك رغبة في إنهاء التحقيق في الجرائم التي كشف عنها ديك مارتي، مقرر مجلس أوروبا.

يجب تقديم جميع المذنبين بارتكاب جرائم بشعة إلى العدالة ومعاقبتهم كما يجب. وينبغي ترجمة الشعارات التي نسمعها في كثير من الأحيان في مجلس الأمن فيما يتعلق بحالات الأزمات الأخرى إلى حلول عملية. وبصراحة، نحن مندهشون ببساطة من عجز الجهات التي تقف وراء بريشتينا. وليس هناك من يستطيع شرح ما تقوم به لاستئناف العملية السياسية وجعل سلطات كوسوفو تعود إلى رشدها.

لقد كان موقف روسيا تجاه كوسوفو ثابتا. إننا نؤيد تمكين بلغراد وبريشتينا من التوصل إلى حل قابل للتطبيق ومقبول من الطرفين على أساس القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويجب أن يتماشى أولاً وقبل كل شيء مع القانون الدولي ويوافق عليه مجلس الأمن لأن هذه مسألة تتعلق بضمان السلم والأمن الدوليين. وفي رأينا فإن فرض ما يسمى تطبيعا نهائيا بين بلغراد وبريشتينا وربطه بمواعيد نهائية مصطنعة هو أمر مدمر.

وكل ذلك دليل على أن المشكلات في كوسوفو تتراكم بدلاً من أن يتم حلها. وفي هذا السياق، نعتبر أن الدعوات التي سمعناها مراراً في هذه القاعة لانسحاب بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، أو إجراء ما يسمى بالاستعراض الاستراتيجي، دعوات لا أساس لها. ونود مرة أخرى أن نسترعي انتباه الأمانة العامة إلى أهمية الرصد الدقيق لتطور الحالة التي تتطلب، كما أظهرت الحقائق، يقظة المجتمع الدولي. وفي ضوء ذلك، نعتقد أن مجلس الأمن يجب أن يتفاعل مع الوضع الحالي. لقد أعددنا مشروع بيان رئاسي يجسد المسائل المحددة في بياننا، وأطلب من الأمانة العامة تعميم النص على أعضاء مجلس الأمن. ونأمل أن يتمكن المجلس من الموافقة عليه.

السيد هويسغن (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أؤيد ما قاله زميلي الفرنسي في وقت سابق. وبالنظر إلى أن وقتنا محدود في المجلس، أجد أن هذه المداخلات الأولية الطويلة التي تستغرق ٢٠ دقيقة أو نصف ساعة غير مقبولة. ونصيحتي للرؤساء المقبلين هي إما أن يحصلوا على التزام من جانب المتكلمين بحصر مداخلاتهم في خمس دقائق أو أن يطلبوا منهم أخذ الكلمة في نهاية الجلسة بعد أن يكون جميع أعضاء المجلس قد تحدثوا.

ومن حيث الجوهر، فإنني أتفق مع ما قاله الزميلان من المملكة المتحدة وفرنسا سابقًا، وأود أن أبرز بضع نقاط بدءًا من الانتخابات. بالطبع، لقد استمعت بعناية لما قاله زميلي الروسي بشأن الحالة والديمقراطية في البلد. وأريد فقط أن أقول وأشير إلى أن المعارضة في كوسوفو كانت في الواقع قادرة على القيام بحملة. ولم تُمنع أي أحزاب من المشاركة، وكانت الانتخابات حرة ونزيهة في معظم المناطق وأمكن تغيير الحكومة. ولذلك، فإنها،

وكما قال زميلي ممثل روسيا، ديمقراطية فتية وجميلة. والمشاكل الوحيدة التي شهدناها كانت في المناطق ذات الأغلبية الصربية من كوسوفو، والتي شاب الانتخابات فيها أعمال تخويف واستهداف للمرشحين من غير القوائم الصربية ومؤيديهم. وعلى الرغم من أن البيان الذي أدلى به وزير الخارجية الصربي كان طويلا جدا، لم أسمعه يتطرق إلى ذلك الجزء من الانتخابات. ولعله يستطيع أن يوضح لنا في المرة القادمة ما حدث في المناطق ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو.

وأود أن أعيد التأكيد على أننا بحاجة إلى ضمان سرعة تشكيل الحكومة. وسيتعين على الحكومة الجديدة مواصلة الإصلاحات والالتزام بسيادة القانون. كما إننا بحاجة إلى كفالة استمرار الحوار بين كوسوفو وصربيا. وفي هذا الصدد، أؤيد ما قاله زميلي الممثل الروسي من أن الحوار يجب أن يستمر. ولن أذهب إلى حد وصف الحوار بأنه في غيبوبة، ولكني أود أن أقول إن ثمة حاجة ملحة لأن يتواصل الحوار. ويحدوني الأمل في أن يتواصل الحوار الذي تيسره المفوضية الأوروبية، مع تسلم مفوضية أوروبية جديدة مقاليد الأمور، وأن يتسنى لنا أن نرى مفاوضات بناءة؛ فقد ضُيع بالفعل الكثير جدا من الوقت في هذا الصدد. وثمة مسؤوليات تتقاسمها كل من صربيا وكوسوفو، ولا يسعني إلا أن أكرر ما قلناه في المرة الماضية (انظر S/PV.8541). فنحن ندعو حكومة كوسوفو إلى إلغاء التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات الواردة من صربيا والبوسنة والهرسك. وفي الوقت نفسه، نحث الحكومة الصربية على الكف عن جهودها لإقناع البلدان الأخرى بسحب اعترافها بكوسوفو. وأعلم أن وزير الخارجية الصربي يحب أن يسافر إلى جزر المحيط الهادئ والبحر الكاريبي، من بين وجهات أخرى، غير أنني أعتقد أن أموال دافعي الضرائب الصرب يمكن أن تُستخدم في شيء أفضل من السفر لإقناع البلدان الأخرى بسحب اعترافها بكوسوفو.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، أود أن أشكر الممثل الخاص تانين على إحاطته وعمله. وبعد مرور ٢٠ عاما على صدور أول ولاية لبعثة الأمم المتحدة، ما زلنا نعتقد أن البعثة بحاجة إلى التكيف مع الواقع الجديد. فقد تغيرت الحالة في كوسوفو بشكل كبير، بما في ذلك بيئة العمليات. ولذلك، نعتقد أن الوقت قد حان لنقل العديد من مهام البعثة رسميا إما إلى مؤسسات كوسوفو أو إلى المؤسسات الدولية الأخرى التي تولت دور البعثة. وبعد الاستماع إلى الإحاطة التي قدمها السيد تانين، ألاحظ أنه أعرب عن تأييده لإصدار قاموس صربي – ألباني. وعلى الرغم من أن ذلك أمر رائع، أعتقد أنه يمكن لسفارتي البلدين أو غيرهما من المنظمات القيام به. ومع كل الاحترام الواجب، لا نحتاج للبعثة للقيام بذلك. وفيما يتعلق بسلطات كوسوفو، يتعين مواصلة العمل مع بعثة الأمم المتحدة في الميدان بروح من الثقة والتعاون بخصوص بالحادث الذي وقع في ٢٨ أيار/مايو. ولا يسعنا إلا أن نكرر ما قاله الزملاء بشأن الحاجة إلى كفالة احترام القانون الدولي. وقد سمعتُ نداء زميلي، ممثل روسيا، ودعوته إلى احترام القانون الدولي. واستمعتُ بعناية شديدة إلى ذلك وآمل أن يصر زميلنا، ممثل روسيا، كذلك على احترام القانون الدولي الإنساني.

وأود أن أثير نقطتين أخريين. أولا، إننا ما زلنا ندعم جهود كوسوفو في نهجها المتمثل في التركيز على الضحايا في معالجة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ونرحب بالعمل الجاري بشأن لجنة حكومة كوسوفو التي ستكون مسؤولة عن التحقق من وضع ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والاعتراف به. ونلاحظ أنه قد مُنح بالفعل وضع الضحية لما عدده ٤٠٦ من مقدِّمي الطلبات ونطلب من الحكومة مواصلة هذا العمل من أجل تمكين النساء وجعلهن قادرات على التغلب على العزلة والمساهمة في رفاه أسرهن والارتقاء بوضعهن ودورهن داخل مجتمعاتهن. وقد سمعتُ زميلنا، ممثل صربيا، يذكر أنه يطالب

بإصدار لوائح اتهام بحق مرتكبي الجرائم الجنسية. وربما يمكنه أن يبلغنا في إحاطته المرة القادمة بعدد لوائح الاتهام التي صدرت في صربيا فيما يتعلق بالجرائم الجنسية التي ارتُكبت.

أود أن أختتم بمثال عملي على ضرورة وفائدة توثيق التعاون الإقليمي. فقد شرعنا، إلى جانب شركائنا الفرنسيين، في وضع خريطة طريق إقليمية لغرب البلقان بهدف تعزيز الرقابة على الأسلحة الصغيرة، المتوفرة بكل سهولة في المنطقة. ويشجعنا التقدم المحرز حتى الآن ونعمل على عقد مؤتمر استعراضي وزاري في برلين في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

السيد ترويولس يابرا (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): إننا ممتنون على عقد هذه الجلسة وللممثل الخاص تانين على إحاطته والعمل الجدير بالثناء الذي يضطلع به هو وفريقه في الميدان. كما نشكر السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا، والسفيرة فلورا تشيتاكو على إحاطتيهما اليوم.

تود الجمهورية الدومينيكية أن تشيد بالسلطات الانتخابية في كوسوفو والسكان بوجه عام على نجاح الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. غير أننا نلاحظ بقلق الجمود الواضح في عملية تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا. فذلك الجمود، إذا ما استمر، يمكن أن يعرض الاستقرار الذي تحقق حتى الآن للخطر. ومن ثم، فإننا نحث الطرفين على مواصلة المحادثات الرسمية بالصيغة الحالية وندعو كلا الطرفين إلى إعادة النظر في جميع التدابير الأحادية الجانب التي تؤخر العودة إلى الحوار.

وثمة دور حاسم للتدابير الرامية إلى بناء الثقة بين السكان في تعزيز المفاوضات المذكورة آنفا. والأنشطة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تعزيز تمكين الشباب والتعدد اللغوي والحوار بين الطوائف واحترام حقوق الإنسان أساسية في ذلك الصدد. وبالمثل، فإن مشاركة النساء والشباب في العملية الديمقراطية وفي صنع القرار يمثل أداة ضرورية للمضي قدما نحو قيادة تسهم في بناء مجتمع سلمي على الطريق نحو التنمية والإدماج للأجيال المقبلة. وفي هذا الصدد، ترحب الجمهورية الدومينيكية كذلك بتجدد العمل في البحث عن الأشخاص المفقودين من خلال تعديل القانون المتعلق بالأشخاص المفقودين في كوسوفو، في جملة أمور. فبالإضافة إلى أن ذلك يشكل عنصرا أساسيا للمصالحة، نود أن نشير إلى أن للأسر الحق في معرفة مصير ذويها.

والجانب الأخير الذي ينبغي تسليط الضوء عليه هو أهمية إحراز تقدم في تلبية احتياجات ضحايا العنف الجنسي الذين ما زالوا يتضررون بعد النزاع وهم مستبعدون حاليا من خطط التعويض الحكومية. ونعتقد أن حصر الضحايا ينبغي ألا يتوقف بتوقف النزاع، خاصة عندما يتعلق الأمر بحالات العنف الجنسي. ويجب تقييم الضرر الواقع على الضحايا وأخذه في الاعتبار في أي إجراء حكومي بشأن ذلك البلاء المتصل بالنزاعات. ونغتنم هذه الفرصة للإشادة بالعمل الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو من خلال ركيزتيها المتمثلتين في الرصد والعمليات.

ويحدونا الأمل في أن تسفر نتائج التحقيقات التي يجريها فريق التحقيق المخصص فيما يتعلق باحتجاز اثنين من أعضاء البعثة عن توفير شرح مفصل للحادث والاستجابة لشواغل المجتمع الدولي فيما يتعلق بتلك الحالة المُحيرة من أجل اتخاذ التدابير الضرورية لتصحيح أي إجراء غير نظامي. ونعيد تأكيد دعمنا للعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وقوة كوسوفو والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بغية تحقيق السلام المستدام، ونشيد به. وندعو الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق بروكسل وإلى الامتثال للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

في الختام، نود أن نغتنم هذه الفرصة لتهنئة وفد جنوب أفريقيا على العمل الاستثنائي الذي تم القيام به في المجلس تحت رئاسته.

السيد باركن (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشارك الآخرين في تهنئة جنوب أفريقيا على رئاستها الناجحة للغاية لمجلس الأمن في هذا الشهر. وكذلك نشكر مقدمي الإحاطتين، على الرغم من أن تلك قد لا تكون الكلمة المناسبة اليوم.

أُنشئت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في عام ١٩٩٩ لحل ما كان آنذاك حالة إنسانية خطيرة في كوسوفو. وكان لي شخصيا شرف التواجد هناك في الميدان في تلك السنة كجزء من الفريق الذي أسس بعثة الولايات المتحدة، التي أصبحت الآن سفارة الولايات المتحدة.

وفي ذلك الوقت وعلى مدى السنوات اللاحقة، عملنا بشكل وثيق مع البعثات الأخرى والأمم المتحدة في الميدان لتنفيذ متطلبات الولاية، بما في ذلك ضمان السلامة العامة وتوفير إدارة مؤقتة لكوسوفو، التي أصبحت الآن حكومة كوسوفو. وبعد مضي عشرين عاما، فإن كل هدف من الأهداف المنصوص عليها في الولاية بوصفه التزاما، وقرار مجلس الأمن إما تحقق إلى حد كبير أو عفا عليه الزمن، إذ إن حكومة كوسوفو المستقلة وذات السيادة تولت المسؤولية عنها. وقد حان الوقت لتعترف الأمم المتحدة ومجلس الأمن بذلك. وتتمثل الحقيقة البسيطة في أنه على الرغم من أن المجتمع الدولي والأمم المتحدة يمكنهما توفير دور مساند مفيد في التطور الديمقراطي في كوسوفو، لم يعد هناك حاجة إلى بعثة حفظ سلام للقيام بذلك. واليوم، نكرر تأكيد دعوتنا إلى وضع خطة واضحة للإصلاح أو الإنهاء التدريجي لبعثة الأمم المتحدة.

ولمواصلة هذه الجهود ودفع الطرفين نحو تحقيق سلام مستقر، عين الرئيس ترامب السفير ريتشارد غرينيل مبعوثا رئاسيا خاصا لمفاوضات السلام بين صربيا وكوسوفو. وقد زار السفير غرينيل فعلا المنطقة للحثّ على إحراز التقدم نحو التوصل إلى اتفاق. وهذا دليل واضح على التزام الولايات المتحدة. والتعيين لا يتعلق بالوقوف إلى جانب أحد الطرفين وإنما لإيجاد حل. وعلى سبيل المثال، فإن التعريفات الجمركية التي تفرضها كوسوفو على البضائع الصربية تفاقم الحالة، بينما حملة صربيا ضد الاعتراف باستقلال كوسوفو تؤجج توترات لا داعي لها. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالبلدين، نشجع قادة كوسوفو، عقب الانتخابات الديمقراطية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر، على تشكيل حكومة بسرعة، حكومةٌ تفضل الحوار ومستعدة لتعليق الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع الصربية.

وبالمثل، نحثّ صربيا على الامتناع عن الأعمال الاستفزازية، ووقف حملتها ضد الاعتراف بكوسوفو. ويجب على صربيا وكوسوفو التعجيل بالإصلاحات الرامية إلى تعزيز سيادة القانون والتصدي للفساد والجريمة المنظمة. كما نشجع البلدين على إشراك قطاعات واسعة من المجتمع في العمليات السياسية، بمن في ذلك المرأة، التي أكدنا مرات عديدة هذا الأسبوع على أهمية مشاركتها المجدية. وأود الإشارة إلى أن استمعنا اليوم إلى الكثير مما قيل بشأن الحادث الذي وقع في ٢٨ أيار/مايو. أشكر الممثل الخاص تانين على تشاطر نتائج التحقيق، ونأمل أن نراها مكتوبةً. وعلى غرار جميع البلدان الممثلة هنا، تدعم الولايات المتحدة بقوة جهود كوسوفو لمكافحة التهريب والفساد والجريمة المنظمة في جميع أنحاء إقليم كوسوفو.

وتعرب الولايات المتحدة عن قلقها البالغ إزاء استخدام الشرطة للقوة المفرطة ضد أي موظف في الأمم المتحدة وتدعم سلامة جميع موظفي الأمم المتحدة وأمنهم. ومع ذلك، فإننا لا نزال نرى أن وجود اثنين من موظفي بعثة الأمم المتحدة في تلك العملية الأمنية مثيراً للقلق، لأنه هدد بحدوث مواجهة، وهو ما وقع في نهاية المطاف، وكان من الممكن تجنبها. وتثير حوادث

من هذا القبيل أسئلة عديدة من منظورات مختلفة، ونشدد على ضرورة إجراء استعراض دقيق لولاية بعثة الأمم المتحدة وإجراءات التشغيل الموحدة للتأكد من أن البعثة لا تعوق التطور الديمقراطي في كوسوفو أو تعرقل جهود إنفاذ القانون المشروعة.

اليوم، استمعنا إلى الكثير من الشعارات التي لا تشجع على التوصل إلى حل سلمي لهذه الحالة. إننا جميعا نعرف بالضبط ما هو مطلوب: يجب على كوسوفو وصربيا التوصل معا إلى اتفاق شامل لتطبيع العلاقات.

ويجب علينا نحن، المجتمع الدولي، العمل معا على تشجيع كلا البلدين على إدراك أن الإجراءات المضادة لتطبيع العلاقات غير مجدية وتؤدي إلى نتائج عكسية، مما يعوق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والاندماج مع أوروبا والغرب. وإنها لن تؤدي إلى حلٍ أبداً. وإذا أخذنا ولايتنا على محمل الجد، فإنها تعني المضي قدما نحو بلوغ هدف تحقيق سلام مستقر لجميع مواطني كوسوفو الذين يحتاجون لاهتمامنا ومواردنا، وليس لبعثة عفا عليها الزمن وتحققت أهدافها بالفعل.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الممثل الخاص تانين على إحاطته اليوم. أود أيضا أن أشكر نائب وزير الخارجية داتشيتش والسفيرة تشيتاكو على بيانيهما أمام المجلس.

اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة كوسوفو بعقدها انتخابات ٦ تشرين الأول/أكتوبر. ويحدونا الأمل في أن التغيير في الانتماءات السياسية سيؤدي إلى تشكيل حكومة فعالة قادرة على مواصلة الإصلاحات.

وبما أن هذه ليست الجلسة الأخيرة للمجلس بشأن الحالة في كوسوفو هذا العام فحسب، ولكنها أيضا آخر جلسة خلال فترة عضوية بولندا في المجلس، اسمحوا لي أن أدلي ببعض الملاحظات العامة لتعزيز الرسائل التي دأبنا على نقلها خلال العامين الماضيين.

أولا، فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، أود أن أكرر الدعوة إلى إجراء استعراض استراتيجي للبعثة. ومع كل بيان يدلى به يمر المزيد من الوقت منذ أن أجري آخر استعراض استراتيجي، وتتضح أكثر الحاجة إلى إجراء تقييم جديد للميزة النسبية للبعثة.

ولا يمكن المبالغة بالدور التاريخي لبعثة الأمم المتحدة. فقد أدت دورا حاسما في إنهاء نزاع دموي، ولكن منذ ذلك الحين، تغيرت الحالة على أرض الواقع كثيرا وأخذت الكيانات الدولية الأخرى تنفذ أجزاء كبيرة من ولاية البعثة. ونعرب عن تقديرنا العميق للدور التاريخي لبعثة الأمم المتحدة، ونثني على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو على جهودهم في تعزيز تهيئة بيئة تسودها السلامة وسيادة القانون والأمن.

وبولندا مهتمة بشكل حيوي باستقرار منطقة البلقان الغربية. ولا نزال ننظر إلى تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا كأمر مهم ليس فقط من أجل إطلاق العنان لإمكانات كلا البلدين في طريقهما إلى الاندماج الأوروبي فحسب، بل أيضا لتحقيق استقرار المنطقة بأسرها.

ونود أن نشهد استئنافا حقيقيا للحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، وندعو كلا الجانبين إلى إبداء الالتزام من أجل التوصل إلى اتفاق ملزم قانونا بشأن التطبيع الشامل للعلاقات.

وفي هذا السياق، نشجع كوسوفو على إزالة الغرامات الجمركية على السلع القادمة من صربيا والبوسنة والهرسك. ويحدونا الأمل في أن البرلمان الجديد وحكومته ستقومان بذلك على وجه السرعة. وبالمثل، نشجع صربيا على الامتناع عن

الأعمال الرامية إلى تقويض الموقف الدولي لكوسوفو. ونهيب بالطرفين إظهار حسن النية والانفتاح.

وفيما يتعلق بتقييمنا للصورة العامة في كوسوفو، ولئن كنا نشيد بالتقدم المحرز صوب الإصلاحات وتعزيز سيادة القانون، لا يزال يتعين القيام بالمزيد.

ومن المحتم على النخب السياسية، بغض النظر عن انتماءاتها، أن تواصل ما تبذله من جهود لتهيئة بيئة عادلة وشاملة للجميع ووضع أسس متينة لمستقبل مزدهر لجميع المواطنين.

وأود أن أختتم بياني بالقول إن بولندا ترى أن كوسوفو قادرة تماما على إدارة مستقبلها. وسنظل نتابع باهتمام ونواصل المشاركة في التطورات المستجدة في البلد والمنطقة، ونحن على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة وتبادل خبراتنا، كما فعلنا حتى الآن.

وبما أن هذه هي آخر جلسة برئاسة جنوب أفريقيا، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم والطريقة المهنية والفعالة للغاية التي أدرتم بها دفة الأعمال الأخرى خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ظاهر تانين على إحاطته. وأود أيضا أن أرحب بالسيد داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا؛ وأن أشكره على بيانه. وكذلك استمعت بعناية شديدة للبيان الذي أدلت به السيدة تشيتاكو.

إن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يضع أساسا قانونيا مهما لتسوية مسألة كوسوفو. ويتمثل موقف الصين دائما في أن السبيل لحل مسألة كوسوفو هو أن يتوصل الطرفين المعنيين إلى حل مقبول لهما عن طريق الحوار والتشاور وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتحترم الصين سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية. ونتفهم شواغلها المشروعة فيما يتعلق بمسألة كوسوفو، ونثني على جهودها الرامية إلى إيجاد حل سياسي لها. ويحدونا الأمل في تظهر كوسوفو الإرادة السياسية اللازمة لإلغاء الزيادات الانفرادية على التعريفات الجمركية والالتزام بتنفيذ اتفاق بروكسل وبذل الجهود الرامية إلى استئناف الحوار بين الطرفين.

ويعتبر تحقيق الشمول والمصالحة والتعايش السلمي بين جميع الطوائف في كوسوفو من المصالح الأساسية لأفراد جميع الطوائف وتلبية احتياجاتهم الإنمائية. وتأمل الصين أن تمتنع جميع الأطراف المعنية عن سائر الخطب والإجراءات التي ربما تعقد الوضع أو تؤدي إلى تصعيده، وأن تعمل على تهيئة الظروف المواتية للتوصل إلى تسوية مناسبة لمسألة كوسوفو وأن تكفل بصورة مشتركة تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في منطقة البلقان.

ومن المهم أن يُبقي مجلس الأمن مسألة كوسوفو هذه قيد نظره في هذه المرحلة. وتثني الصين على الممثل الخاص للأمين العام السيد تانين وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للدور الهام الذي يضطلعان به في التوصل إلى حل نهائي لمسألة كوسوفو. وتؤيد الصين بقوة كذلك البعثة في تنفيذها الجدي لولايتها، فضلا عن دورها الهام.

وتعرب الصين عن شعورها ببالغ القلق من العراقيل التي يواجهها أفراد البعثة في السياق العادي لتنفيذ ولايتهم. وكشفت التحقيقات المستقلة المختصة أن موظفي البعثة قد تعرضوا للتهديد وعرقلة أداء مهامهم. ويجب على المجلس أن يعرب عن شعوره ببالغ القلق إزاء مثل هذه الحوادث، وأن يدعو الأطراف المعنية إلى الاحترام الكامل لامتيازات موظفي الأمم المتحدة وحصاناتهم، وأن يكفل سلامتهم وأمنهم بالفعالية اللازمة بما يهيئ الظروف المواتية لتمكين البعثة من تنفيذ ولايتها في إطار

المعايير المتفق عليها. وسيكون ذلك مناسبا لتعزيز سلطة المجلس، والأهم من ذلك التوصل إلى تسوية سياسية لمسألة كوسوفو.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، تود إندونيسيا أن تشكر الممثل الخاص للأمين العام، سعادة السيد زاهر تانين، على إحاطته بشأن آخر تطورات الحالة في كوسوفو. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بحضور النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، السيد إيفيتسا داتشيتش، في جلسة اليوم.

ونحيط علما بتقرير الأمين العام (S/2019/797) وأود أن أشاطر الآخرين الإعراب عن شعورنا بالقلق العميق إزاء الوضع الميداني مؤخرا. وأود اليوم أن ألفت انتباه المجلس إلى النقاط الثلاث التالية.

أولا، فيما يتعلق بالتهدئة في المنطقة، فإننا ندعو الطرفين إلى التعاون الفعال في اتخاذ إجراءات جدية لنزع فتيل التوتر في الميدان، بما في ذلك حث جميع الأطراف على الامتناع عن تخريب المواقع الدينية على النحو المبين في التقرير. فالأماكن الدينية هي ملاذات مقدسة تهدف إلى بعث الروح الإيجابية. ولذلك، فإننا ندين التخريب وندعو مؤسسات إنفاذ القانون إلى ضمان سرعة التحقيق وتقديم المسؤولين عنه إلى العدالة.

ونؤيد الأمين العام في التزامه الثابت بحماية المواقع الدينية وهو ما يتفق أيضا مع خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية. وأدعو جميع أصحاب المصلحة المعنيين من كلا الطرفين إلى إعطاء الأولوية لحماية المواقع الدينية.

ثانيا، هناك حاجة إلى استئناف الحوار. فالحوار هو الطريقة العملية الوحيدة لإيجاد حل مربح لكلا الطرفين وبأكثر الطرق الممكنة سلمية. ومن الضروري أن يستأنف الطرفان الحوار بينهما تحت رعاية الاتحاد الأوروبي دون مزيد من التأخير لاستعادة الوحدة إلى المنطقة مرة أخرى. ويجب إشراك جميع أصحاب المصلحة في ذلك الحوار. ويؤسفنا أنه لم تعقد أية اجتماعات رفيعة المستوى بين بلغراد وبريشتينا في إطار الحوار الذي يتولى تيسيره الاتحاد الأوروبي.

وتجب إزالة جميع العقبات التي تعترض الحوار. ونرحب بالجهود الرامية إلى ضمان مشاركة أكبر من قبل أوسع شرائح اجتماعية ممكنة في العملية السياسية وتشجيع المرأة على المشاركة في الحوار وقيادته. ونؤيد أيضا رأي الأمين العام القائل بأنه لن يكتب النجاح لعملية بناء الثقة بدون تعزيز سيادة القانون وضمان موثوقية الجهاز القضائي واستقلاله وحياده.

وتتعلق النقطة الثالثة التي أتناولها بأهمية دور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وتعرب إندونيسيا عن تقديرها العميق للنهج المتعدد الأوجه للبعثة في إشراك المجتمعات المحلية على مستوى القاعدة الشعبية من خلال مختلف المنتديات والمؤتمرات ومشاريع بناء الثقة.

ونشعر بالحزن العميق للحادث الذي وقع في زوبين بوتوك حيث ألقت السلطات في شمال كوسوفو القبض على موظفي البعثة. ونرحب بالتحقيق الداخلي الشامل في الحادث على النحو الذي عرضه الممثل الخاص للأمين العام. فذلك الحادث يعدُّ انتهاكا واضحا للقانون الدولي وللحصانات الدولية لموظفي الأمم المتحدة. ولذلك فإننا نحث إنهاء الإجراءات الجنائية المتخذة ضد الموظفين الاثنين على الفور فضلا عن استعادة مركزيهما وامتيازاتهما وحصاناتهما.

ونرحب بعملية إعادة الإدماج التي ترصدها بعثة الأمم المتحدة والشركاء الدوليون، وتسعدنا العودة الطوعية للأفراد من طوائف الأقليات الذين شردوا. فإعادة الإدماج هذه خطوة هامة نحو إنشاء مجتمع قوي ومستقر في المنطقة.

وتدرك إندونيسيا أن ما يبتغيه الناس السعادة وليست الأنانية في نهاية المطاف. فالسلام هو الأهم وليس الكراهية.

وهذه لبنات هامة لكي يتمكن الناس من العيش جنبا إلى جنب. وذلك هو الهدف الذي يجب على البعثة دعم تحقيقه في نهاية الأمر.

وأخيرا، سيدي، أود أن أشارك الآخرين في تهنئة وفدكم على توليه الناجح لرئاسة المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

السيد الصباح (الكويت): أتقدم بالشكر إلى السيد ظاهر تانين على إحاطته حول تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2019/797) ونؤكد دعمنا الكامل للممثل الخاص ونثمن الدور الحيوي للأمم المتحدة طيلة الفترة الماضية لمساعدة كوسوفو على بناء مؤسساتها وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

كما أرحب بمعالي السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا، والسيدة فلورا تشيتاكو، سفيرة جمهورية كوسوفو لدى الولايات المتحدة في واشنطن العاصمة وأشكرهما على بيانيهما.

ترحب دولة الكويت بالانتخابات البرلمانية التي عقدت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وتؤمن بأنها توفر فرصة للأطراف في كوسوفو للنهوض بالديمقراطية وتشجيع النقاش والحوار العام على جميع المستويات. ويستوجب هذا اغتنام هذه السانحة للتركيز على معالجة الأولويات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد والعدالة والمساءلة، فضلا عن استئناف الحوار رفيع المستوى بين بلغراد وبريشتينا الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، والذي لا يزال الإطار الأنسب لتسوية كافة المسائل العالقة بين الطرفين والسبيل للتوصل إلى حلول تفضي إلى تسوية شاملة.

واستمعنا قبل قليل إلى نتائج التحقيقات التي أجراها فريق التحقيق المخصص بمتابعة جميع الوقائع المتعلقة بالحادثتين المتعلقتين بالقبض على موظفي البعثة واحتجازهما. وهنا نؤكد مجددا على أهمية احترام الحصانة الدبلوماسية التي يتمتع بها موظفو الأمم المتحدة بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، ومحاسبة المسؤولين عن أية تجاوزات أو انتهاكات لهذه الحصانة، ومن جانب آخر التأكيد على أهمية ضمان حيادية موظفي بعثات الأمم المتحدة والتزامهم بولايتهم.

يشير تقرير الأمين العام إلى الاجتماع التاسع والأربعين للفريق العامل المشترك المعني بالمفقودين والذي أشارت فيه اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أن هناك ١٦٥٣ شخصا من أصل ٦٠٦٣ شخصا ما زالوا مفقودين حتى ١٩ أيار/مايو من هذا العام.

وفي هذا السياق، نرحّب بالجهود التي يبذلها الفريق العامل المعني بالمفقودين فضلاً عن التعديل على قانون الأشخاص المفقودين من قبل حكومة كوسوفو، الأمر الذي يهدف إلى توفير الحماية المكفولة لحقوق واستحقاقات الأسر المعنية، خاصة وأن مسألة الكشف عن مصير المفقودين من أهم المسائل الإنسانية التي أكدها قرار مجلس الأمن ٢٤٧٤ (٢٠١٩) لأهميتها في تحقيق مصالحة طويلة الأجل، وخلق بيئة مواتية لعلاقات حسن جوار طبيعية.

كما نرحّب بالعمل المستمر الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بالتعاون مع الفريق القطري للأمم المتحدة في كوسوفو، والشراكة مع الجهات الفاعلة المحلية والدولية لتنفيذ التوصيات المشتركة الصادرة عن منتدى الأمم المتحدة لبناء الثقة في كوسوفو الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٨ دعماً لبناء الثقة بين المجتمعات. ولا يمكن أن يكتب لهذه الجهود النجاح دون تعزيز سيادة القانون واتسام سلطة القضاء بالمصداقية والاستقلالية والنزاهة.

وختاماً، من الأهمية بمكان استمرار المجتمع الدولي في بذل الجهود لحث بريشتينا وبلغراد على تجاوز الخلافات بينهما والتوصل إلى حلول توافقية وعادلة ومستدامة تلقى القبول لدى الجانبين وتُسهم في إرساء دعائم وأسس السلم والأمن والاستقرار في المنطقة.

السيد موريكو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحّب وفد بلدي بحضور معالي السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا، وبالسيدة فلورا تشيتاكو، سفيرة جمهورية كوسوفو لدى الولايات المتحدة الأمريكية، في جلسة اليوم بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. كما نثني على السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، على إحاطته المفصلة.

ترحّب كوت ديفوار بنجاح عقد الانتخابات التشريعية في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، والتي تؤدي إلى المساعدة على ترسيخ الديمقراطية وبناء المؤسسات في البلد. ومن أجل تعزيز ذلك الزخم الإيجابي، يدعو بلدي الأحزاب السياسية التي حققت الفوز في الانتخابات إلى تقديم التنازلات الضرورية بغية تشكيل حكومة جديدة، والتي يتعين عليها تقديم حلول دائمة للتحديات العديدة التي تواجه كوسوفو، وبخاصة تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا والمصالحة بين مختلف الطوائف في كوسوفو، والتنمية الاقتصادية للبلد.

وفيما يتعلق بتطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا، يشير وفد بلدي بارتياح إلى أن الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠١١ قد أدى إلى توقيع ٣٢ اتفاقاً بين الطرفين. غير أنه يأسف لقلة التقدم المحرز في تنفيذ بعض تلك الاتفاقات والتأخير في عملية تطبيع العلاقات بين البلدين.

وفيما يتعلق بتحقيق المصالحة بين مختلف الطوائف في كوسوفو، تحثّ كوت ديفوار السلطات السياسية في البلد على العمل من أجل تخفيف مناخ التوتر الاجتماعي – السياسي. وعلى وجه الخصوص، تدعوها بلدي إلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة لإزالة العقبات التي تحول دون إنشاء رابطة/جماعة البلديات الصربية في كوسوفو. وبالإضافة إلى ذلك، يدعو وفد بلدي إلى الاستئناف المبكر للمفاوضات، تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، بغية بناء زخم جديد في عملية المصالحة، وتعزيز حقوق الإنسان على الطريق المؤدي إلى تسوية مسألة الاعتراف الدولي الكامل بكوسوفو ومشاركتها في جميع المنظمات الدولية.

وفيما يتعلق بتلك النقطة الأخيرة، يود بلدي أن يؤكد مجدداً دعوته للإلغاء التام للرسوم الجمركية على السلع المستوردة من صربيا والبوسنة، وفقاً للأنظمة المطبقة على البلدان التي وقعت على اتفاق التجارة الحرة لوسط أوروبا في السنوات الأخيرة. وفي الواقع، لا يعوق حاجز التعرفة الجمركية هذا الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بين كوسوفو وصربيا فحسب، بل والمبادرات التي تهدف إلى أن تصبح كوسوفو عضواً في الاتحاد الأوروبي. إن عقد اتفاق بين البلدين ينبغي أيضاً أن يتيح لصربيا تعليق الحملة الدولية لإقناع البلدان التي اعترفت بكوسوفو دولة مستقلة بإلغاء هذا الاعتراف.

وفي الختام، تؤكد كوت ديفوار من جديد دعمها للجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام ولجميع أفراد البعثة وقوة كوسوفو، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي. وتدعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعم كبير إلى الصندوق الاستئماني الخاص لدعم طوائف الروما والأشكالي والمصريين في كوسوفو.

وأود أن أختتم كلمتي بتوجيه التهنئة، بالنيابة عن وفد بلدي، إلى كامل فريق جنوب أفريقيا، بقيادة السفير جيري ماتجيلا، على رئاسته الممتازة خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

السيد بيكستين دو بوتسويرفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثل الخاص تانين على إحاطته وأن أرحب بحضور السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس

الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا، والسيدة فلورا تشيتاكو، سفيرة كوسوفو لدى الولايات المتحدة الأمريكية، في جلسة اليوم. ومع ذلك، وسيراً على خطى الزملاء الآخرين، أود بكل احترام تشجيعهما على الالتزام بالوقت المخصص لهما للكلام في المستقبل.

لقد كانت الانتخابات الأخيرة في كوسوفو جيدة التنظيم وبرهنت على النضج السياسي للمجتمع الكوسوفي. ومع ذلك، نأسف لحقيقة أن الانتخابات في مجتمع صرب كوسوفو قد اتسمت بمناخ من التخويف ومحدودية الخيارات من بين الناخبين. ومن المهم أيضاً أن تُستكمل عملية التحقق والعدّ من أجل الحيلولة دون الطعن في نتائج الانتخابات. ويحدونا الأمل في أن يتيح تشكيل الحكومة الجديدة فرصة لضمان المشاركة النشطة والمجدية للنساء.

ونشجّع الحكومة المقبلة لكوسوفو على الاستمرار في عملية الإصلاح، ولا سيما في مجال سيادة القانون. ونود أن ننوه بالدور الذي لا غنى عنه لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في هذا الصدد.

ونأسف لحقيقة عدم إحراز أي تقدم في استئناف الحوار بين سلطات بلغراد وبريشتينا تحت رعاية الاتحاد الأوروبي. لا يمكن للجانبين إلا أن يستفيدا من الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، وإن إبرام اتفاق شامل وملزم قانوناً بشأن تطبيع العلاقات ضروري في هذا الصدد. ومن المهم أن يفي الطرفان بالتزاماتهما من أجل تهيئة مناخ يفضي إلى تطبيع علاقاتهما. ويجب للأعمال والإعلانات الانفرادية أن تفسح الطريق لروح توفيقية. وندعو القيادة الصربية وقيادة كوسوفو إلى التحلي بالمسؤولية والإرادة السياسية. وفي هذا السياق، نكرر دعوتنا إلى سلطات كوسوفو لإلغاء الرسوم الجمركية على الواردات من صربيا والبوسنة والهرسك وندعو كلا الطرفين إلى الالتزام بقدر أكبر بتعزيز التكامل الإقليمي.

تتطلب المصالحة تحقيق العدالة أيضاً. وندعو السلطات الكوسوفية إلى التعاون التام مع الدوائر المتخصصة. ويتطلب ذلك أيضاً إحراز تقدم أكبر فيما يتعلق بالأشخاص المفقودين. وندعو الأطراف إلى تكثيف التعاون لحل هذه المسألة الإنسانية الحيوية.

لقد تشكّل مستقبل كوسوفو بوصفها ديمقراطية آمنة ومستقرّة، في جملة أمور، عبر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وعبر وجود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونكرر التأكيد على أهمية احترام امتيازات وحصانات أفراد الأمم المتحدة في الميدان، وفقاً لقواعد القانون الدولي. ونحيط علماً بالمعلومات التي قدمها الممثل الخاص في إحاطته بشأن التقرير الداخلي المجمّع في أعقاب الحادث الذي وقع في ٢٨ أيار/مايو. إن الاستخدام المفرط للقوة ضد أفراد البعثة أمر غير مقبول. وندعو إلى متابعة التوصيات المقدمة في التقرير. فمن الأهمية بمكان أن تكون البعثة قادرة على الاضطلاع بولايتها بأمان.

وفي الختام، لا يزال المجتمع الدولي يستثمر في كوسوفو ويساعد على تهيئة الظروف من أجل تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو. ومع ذلك، فإن الأمر يعود إلى الأطراف في تهيئة الظروف والتوصل إلى اتفاق.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد ظاهر تانين الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات عن التقدم المحرز في الأشهر الأخيرة في كوسوفو. كما أود أن أشكر السيد إيفيتسا داتشيتش النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية لصربيا، والسيدة تشيتاكو سفيرة كوسوفو لدى الولايات المتحدة، على بيانيهما.

ويلاحظ وفد غينيا الاستوائية مع بالغ القلق الجمود السياسي الذي يتخلل استئناف المحادثات بين بلغراد وبريشتينا، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2019/797) وفي

إحاطة السيد تانين. وبالإضافة إلى عدم تحقيق التقدم في الحوار بين بلغراد وبريشتينا، نُعرب عن أسفنا العميق تجاه ما يصدر عن الجانبين من خطابات مُلهبة للمشاعر وإجراءات استفزازية تؤثر سلبا على الوضع في الميدان وتعيق المبادرات الهادفة إلى استئناف الحوار المجدي بين الطرفين. وعلى نفس المنوال، يؤسفنا عدم عقد أي اجتماعات رفيعة المستوى بين الطرفين خلال الفترة قيد الاستعراض في إطار الحوار الذي يتولى تيسيره الاتحاد الأوروبي. وبالمثل، فإننا نأسف لإلغاء الاجتماع المقرر عقده في باريس في بداية شهر تموز/يوليه. ونود تذكير الطرفين في هذا الصدد بأن كفالة الأمن والاستقرار في كوسوفو تتطلب التزام الطرفين بمواصلة الحوار. ولذلك نشجعهما على مواصلة جهودهما الرامية إلى تحقيق الاستقرار في الميدان واحترام تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها. ونشجعهما أيضا على الاستفادة من المحادثات التي ييسرها الاتحاد الأوروبي لتطبيع العلاقات.

وفي الختام، يجب على جميع الأطراف في رأينا مواصلة العمل وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وفي إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والاتفاقات القائمة، حتى يتسنى لها التوصل من خلال الحوار إلى حل سلمي ودائم لمصلحة الجميع. وتؤكد جمهورية غينيا الاستوائية مجددا احترامها لاستقلال جمهورية صربيا ووحدة أراضيها، وتقدر جهودها المتواصلة لتيسير التوصل إلى حل سياسي شامل للجميع وسلمي لهذه القضية.

ونشجع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على مواصلة تحقيق أهدافها وأولوياتها في مجال تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو. وبالمثل، فإننا نشيد بالدعم الذي تقدمه البعثة لجميع الطوائف في كوسوفو ولجميع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين، وكذلك، في المقام الأول بجهودها من أجل تمكين المرأة في كوسوفو في مختلف مجالات التنمية.

السيد دوكلوس (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نعرب عن امتناننا للسيد ظاهر تانين على إحاطته الشاملة. ونرحب بحضور السيد إيفيتسا داتشيتش النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية لجمهورية صربيا، والسفيرة فلورا تشيتاكو بيننا.

تتابع بيرو عن كثب الوضع في كوسوفو. وعلى الرغم من التقدم المحرز، يساورنا القلق إزاء التدهور التدريجي لعملية تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا، التي نؤمن بأنها ذات أهمية أساسية في توطيد السلام والاستقرار والازدهار في كوسوفو وفي المنطقة على السواء. وفي هذا الصدد، يؤسفنا أنه ستمضي قريبا سنة واحدة على تعليق الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين الطرفين. ونحن نؤيد جهود المجتمع الدولي في هذا المجال. ولكننا نؤكد على أن المسؤولية عن استئناف عملية السلام تقع أساسا على عاتق بلغراد وبريشتينا. ولذلك نكرر دعوة الأمين العام إلى إزالة جميع العقبات التي تعترض سبيل الحوار. ونؤمن بأن فرض الرسوم الجمركية على الواردات واستمرار تفاقم الخطاب التصادمي، ولا سيما الخطاب الصادر عن الطبقة السياسية، لا يُسهمان في تحقيق هذا الهدف.

وبالنظر إلى أن الانتخابات البرلمانية قد اكتملت الآن، ننتظر الإسراع بتشكيل حكومة تتولى اتخاذ التدابير اللازمة لاستئناف الحوار بأسلوب بناء وبحسن نية. ونذكر بالالتزام الذي تعهد به الطرفان بموجب اتفاق بروكسل والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وبخصوص هذه العملية، نود أن نؤكد مجددا أهمية إشراك المواطنين من كلا الطرفين، ولا سيما النساء والشباب. ونرحب بعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تعزيز برنامج المرأة والسلام والأمن وبرنامج الشباب والسلام والأمن، بهدف الإسهام في تنفيذهما تنفيذا كاملا وجوهريا. وتسهم هذه الجهود في عملية المصالحة، التي لا غنى عنها للتغلب على انقسامات الماضي. ويتطلب ذلك أيضا الاعتراف بالتنوع الثقافي واحترام حقوق الأقليات الإثنية والدينية واللغوية، وحماية التراث التاريخي والثقافي.

ومن الضروري في ذلك الصدد مواصلة تعزيز المؤسسات وسيادة القانون، ونحن ندرك دور بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والدوائر المتخصصة في دعم هذه المهمة المعقدة. وفي السياق نفسه، نود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للمبادرات التي اتخذتها البعثة، بالتنسيق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة، من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحماية الأطفال وإقامة الحوار بين الطوائف وكفالة العودة الآمنة والكريمة للأشخاص المشردين داخليا وتقديم المساعدة إلى ضحايا العنف الجنسي. وفي نفس السياق أيضا، نود أن نبرز أهمية المبادرات الهادفة لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة، وفقا للقانون وحقوق الإنسان والاتفاقات والمعايير الدولية. ونأسف للحادث الناشئ عن عملية نفذتها الشرطة في ٢٨ أيار/مايو، والذي طال موظفين تابعين للأمم المتحدة. وتؤكد بيرو مجددا مسؤولية الحكومات عن احترام حصانة موظفي الأمم المتحدة، وأن أولئك الموظفين أنفسهم مسؤولون عن التصرف بحياد أثناء الاضطلاع بواجباتهم.

ونود أن نختتم بياننا بالإعراب مجددا عن تقديرنا للعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة كوسوفو، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وجميع المنظمات الدولية الأخرى الملتزمة بمهمتنا المشتركة لتوطيد السلام المستدام في كوسوفو.

ونشيد برئاسة جنوب أفريقيا لمجلس الأمن على ما أبدته من كفاءة وروح مهنية في أداء عملها خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جنوب أفريقيا.

بادئ ذي بدء، نشكر السيد ظاهر تانين الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على إحاطته. واسمحوا لي أيضا أن أرحب بحضور ممثلي صربيا وكوسوفو، الذين انضما إلينا لحضور اجتماع اليوم.

وتكرر جنوب أفريقيا تأكيد دعمها للعمل المهم الذي تضطلع به البعثة في تهيئة بيئة مواتية للوفاق والمصالحة والاستقرار. ونثني على تعاون البعثة المستمر مع جميع أصحاب المصلحة في السعي لبناء الثقة بين الطوائف من خلال الحوار، ومن خلال المبادرات الرامية إلى تمكين الشباب والمرأة. ويعرب وفد بلدي عن قلقه إزاء إلقاء القبض على أفراد البعثة، ونرحب بإكمال عمل فريق التحقيق وتقديم تقريره.

إن استمرار حالة الجمود في الحوار بين بلغراد وبريشتينا مصدر قلق، وندعو الجانبين إلى الامتناع عن أي إجراءات أو أقوال يمكن أن تزيد من حدة التوتر وترسخ الانقسامات بين الطرفين. إن إجراءات من هذا القبيل تتسبب في عدم الاستقرار في الميدان، وتعرض للخطر المكاسب التي تحققت بالفعل من خلال الحوار. وبوسع جنوب أفريقيا أن تشهد، من خلال تاريخها هي بنفسها، أن السعي لتحقيق حلول طويلة الأجل لمشاكل قد تبدو مستعصية هو أمر له أهمية حيوية لتحقيق السلام والأمن في المنطقة، وإن لم يكن سهلا. وقد أثبتت التجربة لجنوب أفريقيا أن النجاح لم يكن سيحالفنا ما لم ننخرط في حوار صادق وبناء.

وفي الختام، تشجع جنوب أفريقيا جميع الأطراف على إبداء المرونة واتخاذ الخطوات اللازمة بهمة من أجل استئناف الحوار، بأمل التوصل إلى حل مُجد ومقبول لدى الطرفين، وتطبيع العلاقات بين الجانبين. ويكتسي هذا النهج أهمية، ليس فقط لتحقيق لاستقرار في بلغراد وبريشتينا ولكن لأمن المنطقة برمتها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

قبل أن أرفع الجلسة، وبما أن هذه آخر جلسة مقررة للمجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر، أود أن أعرب، باسم وفد جنوب أفريقيا، عن خالص تقديرنا لأعضاء المجلس ولفريق شعبة شؤون مجلس الأمن، على ما قدموه لنا من دعم. لقد كان بالفعل شهرا حافلا بالعمل، حشدنا فيه طاقاتنا لتحقيق توافق في الآراء بشأن العديد من المسائل المهمة الداخلة في نطاق اختصاصنا. ولم يكن بوسعنا أن نحقق ذلك لوحدنا أو بدون العمل الشاق والدعم والإسهامات الإيجابية لجميع الوفود وممثلي الأمانة العامة، بمن فيهم موظفو خدمة المؤتمرات والمترجمون الشفويون ومدونو المحاضر الحرفية وموظفو الأمن. وكذلك نقدر الكلمات الطيبة التي أدلى بها مختلف الوفود في هذه الجلسة بخصوص رئاستنا للمجلس. وإذ نختتم رئاستنا، أدرك أنني أتكلم باسم المجلس إذ أتمنى لوفد المملكة المتحدة التوفيق في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.